الأمم المتحدة

A/60/PV.22

# الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٢**
الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ٩ من جدول الأعمال** (تابع)

**المناقشة العامة**

## خطاب السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، إلى المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

**السيد ترزيتش** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ وتولى الوفد الترجمة إلى الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن بالغ سروري لحضور الدورة الستين للجمعية العامة، وأن أخاطبكم نيابة عن مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وأود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم، معربا في الوقت نفسه عن خالص تقديري للسيد جان بينغ على رئاسته الناجحة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتنويه بالقمة التاريخية التي عقدت في الأسبوع الماضي. فالأمم المتحدة قد بلغت النضج بعد ستين عاما من الكفاح من أجل السلام العالمي. ولم يعد عالمنا كما كان قبل ستين عاما، وإن كنا نترك الأمر للمؤرخين لكي يقرروا ما إذا كان جيلنا أفضل من الأجيال السابقة.

نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على مواجهة تحديات العولمة في القرن الحادي والعشرين، وإلى أن نتزود بالمقدرة والكفاءة. وعلينا أن نتحلى بروح التعاون والتعددية، وأن نرتكز على القيم الأساسية التي يكرسها الميثاق. وقبل كل شيء، علينا أن نحدد التزاماتنا بوضوح، وأن نتأكد من الوفاء بها. والأمم المتحدة، الفريدة من نوعها ولا منازع لها عندما يتصل الأمر بالمصداقية والمقدرة على الصعيد العالمي، ينبغي ألا تقنع بما اعتادت أن تكون. وهذه المنظمة تحتاج إلى الإصلاح، لا لمجرد إسكات أصوات النقاد، بل الأهم هو أن تكتسب احترام الجميع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن قوة الأمم المتحدة وفعاليتها، شأنها شأن أي منظمة أخرى، ترتهن بالقوة الجماعية لأعضائها. وقوتها مستمدة من وحدة الدول الأعضاء. ومنظمتنا، بكل نقاط ضعفها، إنما هي انعكاس لعالمنا اليوم، ولمجتمعنا الدولي ولجيلنا. وتشجعنا الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى لأنها تلخص المسائل التي توصلنا إلى توافق في الآراء بشأنها، إلا أنها لم توفر الأطر الزمنية أو الأساليب التي تحقق الأهداف الهامة.

ومن المؤسف أن يفقد إصلاح مجلس الأمن زخمه وأن يتأجل تنفيذه إلى المستقبل. وتحمسنا تأييدا لإنشاء مجلس حقوق الإنسان قد طغت عليه حقيقة أن الوثيقة الختامية لم تحدد سبلا لتحقيق هذه الفكرة وفق جدول زمني محدد. ونحث بشدة على تعيين مُيَسِّر لتنسيق جهود الأمم المتحدة حتى يقف هذا الوليد الجديد على قدميه.

أما بالنسبة للمسؤولية عن الحماية، التي وجدت مكانها اللائق في الوثيقة الختامية، فنود أن نشير إلى الدور الرئيسي للدبلوماسية الوقائية. ومن واقع تجربتنا المؤلمة، فإننا نعي أهمية بعثات تقصي الحقائق وأنظمة الإنذار المبكر بالنسبة للصراعات المحتملة أو الوشيكة.

ولكي يكون لدينا نظام فعال للإنذار المبكر، لا بد من تقوية إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة. وأطقم الموظفين من البلدان الخارجة من الصراع أو من مجتمعات ما بعد الصراع، ممن تتوفر لديهم الخبرة المباشرة، يمكن أن يكونوا عونا لتلك الإدارة. ويتيح لنا ذلك استعادة مصداقية الأمم المتحدة التي حجبت المنظمات غير الحكومية، مثل الفريق الدولي المعني بالأزمات، جانبا كبيرا منها.

والبوسنة والهرسك التي قطعت الرحلة من موضوع يناقشه مجلس الأمن في جلساته الطارئة إلى مرشح محتمل لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تؤيد بقوة الاستنتاج الذي خلصت إليه الوثيقة الختامية بأن على مجلس الأمن أن يبقى ملتزما بمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق وأن يُعنى بصون السلم والأمن الدوليين، بدلا من توسيع جدول أعماله على حساب الجمعية العامة.

وتبرز الحرب ضد الإرهاب من بين التحديات الخطيرة الأخرى التي نواجهها في عالم اليوم، وقد أبلت البوسنة والهرسك بلاء حسنا في مواجهتها. فأي تهديد عالمي يتطلب استجابة عالمية بالتأكيد، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الأمم المتحدة. ولا يمكن التوصل إلى تعريف للأعمال الإرهابية وإدانة قاطعة لتلك الأعمال من المجتمع الدولي، وتحديد لسبل التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وعمل العدالة الدولية بدون عوائق، إلا من خلال الأمم المتحدة. وقد أنشأنا وزارة خاصة للأمن في البوسنة والهرسك، لا بهدف تحسين الأمن الداخلي فحسب، بل والإسهام في الكفاح العالمي ضد الإرهاب بمزيد من الفعالية. وفريق مكافحة الإرهاب الذي يعمل في إطار هذه الوزارة قد جمد بالفعل حسابات مصرفية لعدد من المشتبه بهم من الأفراد والمنظمات، وقام أيضا بوضع عدد من لوائح الاتهام. وقد وقعنا على جميع الاتفاقيات الدولية ضد الإرهاب، ومستعدون للإسهام بشكل بناء في صياغة مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة بشأن الإرهاب، وهو ما اتفق عليه في الوثيقة الختامية.

إن إنجازات القمة جاءت مشجعة تماما، وهي تبين قوة العالمية وتعددية الأطراف وتفوقهما على الأحادية. ونحن جعلنا الجمعية هذه ساحة للاتفاق بدلا من أن تكون ساحة للصراع. وقد تعلمنا من الدرس المستفاد في البوسنة والهرسك أننا إذا لمسنا في أنفسنا القوة والشجاعة الكافية لإثبات التزامنا بهذه المبادئ عمليا، يمكننا أن نغير مسار التاريخ نحو السلام والاستقرار والرفاه للجميع.

ومع أنه ليس في نيتي أن أستفيض في الحديث عن الماضي أو تأويل الوقائع التي مكانها الآن في ملفات الحفظ، لا بد لي أن أذكركم بأننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية لكل من سربرينتشا ودايتون. وما يقارب ٠٠٠ ٨ اسم لمواطنين بوسنيين مدرجين في القائمة التي يضمها تقرير سربرينتشا يؤكدون الحقيقة الفاجعة عن الإبادة الجماعية التي شهدتها المدينة. لقد ارتكبت تلك الجريمة بعد ٥٠ عاما من تحرير معسكر أوشفيتز، عندما تم التعهد بألا يتكرر ذلك مرة أخرى. ومع ذلك، هاهو قد حدث ثانية: لا مرة واحدة ولكن مرتان. والآن، نحن لدينا القوة والصكوك الكفيلة بمنع حدوث أي شيء مشابه لذلك مرة ثانية.

إن اتفاق دايتون، أو اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في دايتون ثم وقع في باريس وكثيرا ما يوجه إليه النقد لتعقد أحكامه وصعوبة تنفيذها، قد أوقف الحرب وسمح بحرية الحركة. وكان يعني بداية جديدة للبوسنة والهرسك. ورغم كل أوجه النقص في ذلك الاتفاق، فقد أتاح إطارا سمح لنا، في غضون عشر سنوات، بإحداث تحول كامل في الموقف واستكمال الإصلاحات الأساسية التي أصبحت جزءا من حياتنا اليومية، أي إنشاء نظام دفاعي موحد في إطار وزارة للدفاع، وتوحيد حَيِّزَين اقتصاديين، واندماج جهازين للاستخبارات، وقيام نظام موحد للجمارك والإيرادات، وتوحيد المقاييس، على سبيل المثال لا الحصر.

أما بالنسبة للقيود البيِّنة التي فرضها إطار دايتون، مثل المشاكل التي نواجهها في إصلاح الشرطة، مثلا، فسيتم معالجتها وفقا للمعايير الدولية، مثلما فعلنا في إصلاح الدفاع. والمعايير الدولية والممارسات الديمقراطية الرشيدة ستنقلنا إلى المستقبل، متحررين من الخوف والتوتر. ونعتقد أن الطريق الذي تنتهجه البوسنة والهرسك بعزم هو تجربة دولية هامة. فالسلام أصبح راسخا الآن وتوطدت أركان الدولة، كما تدلل الحالة في البوسنة والهرسك على ذلك بجلاء.

لقد أنجزنا الكثير فيما يتعلق بالاندماج وبناء الأمة خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر مما فعلنا في السنوات السبع السابقة. وأود أن أسترعي انتباهكم إلى حقيقة مهمة، وهي أن المؤازرة الدولية للبوسنة والهرسك والوفاء بالتزاماتنا أمران متلازمان. فهناك صلة بين التشجيع والالتزامات، من جهة، وتعدد الإصلاحات، من جهة أخرى.

إن العنصر الأساسي في جميع الإصلاحات حتى الآن هو أنها تم تنفيذها جميعا من خلال اتفاق سياسي. فهي لم تنتج عن ضغط دولي و لم يفرضها الممثل السامي الحالي. وقد وافقت الكيانات على التنازل عن ولاياتها القضائية للدولة. وكان إنشاء وزارة دفاع على مستوى الدولة وإدارة هذه الوزارة خطوة حاسمة إلى الأمام على صعيد برنامج الشراكة من أجل السلام. وتعمل الآن أيضا مؤسسات ووكالات عديدة في مجال الصحة العامة بولايات على مستوى الدولة. ونحن في المراحل الأخيرة من تطبيق نظام ضريبة قيمة مضافة بنسبة واحدة ثابتة في البوسنة والهرسك، وهو ما سيعزز بيئة الأعمال ويهيئها للاستثمار الأجنبي. ولقد سجلنا خلال العامين الماضيين نموا مستمرا للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ حوالي ٦ في المائة، وهو معدل قياسي بالنسبة إلى منطقتنا.

وبالطبع، كان أحد أهم التزاماتنا الدولية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إذ نولي قدرا كبيرا من الاهتمام لها. ورغم أن جمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك أحرزت أيضا تقدما كبيرا في هذا المجال هذا العام، فإن مما يثبط همتنا حقيقة أن مُجرمَي الحرب المدرج اسماهما على رأس قائمة المطلوبين للعدالة

لم يمثلا أمامها حتى الآن. وإن التحسن الواضح في التعاون مع لاهاي، والحالات المفاجئة للاستسلام الطوعي للمحكمة بعد سنوات من الاختفاء، وكشف المواقع التي يتم منها تسليم المجرمين الهاربين تدلل بوضوح على مدى مسؤولية صربيا والجبل الأسود فيما يتعلق بهذه المسألة برمتها، خاصة عند المقارنة بمسؤولية البوسنة والهرسك. ويساورنا قلق بالغ لأن مجرمين عديدين ممن لا يزالون طلقاء من الواضح أنهم استخدموا بلغراد طريقا للفرار ولتأمين المخابئ لهم خارج المنطقة.

لقد أسفر إصلاح نظام العدالة عن إنشاء مؤسسات المدعي العام للدولة، والمحكمة الوطنية، والمجلس العالي للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك. ونحن أول بلد في المنطقة يفي بالمعايير الدولية المطلوبة لمحاكمة قضايا مجرمي الحرب. والمجلس المنشأ على مستوى الدولة سيعمل وفقا لأفضل الشروط التقنية وبموجب أفضل الممارسات الأوروبية.

إن عملية تنظيم المحاكمات في البلدان التي ارتُكبت فيها جرائم تعرقلها إلى حد ما مسألة ازدواج الجنسية. ولكننا نأمل حل تلك المسألة قريبا، وبمساعدة المؤسسات الدولية ذات الصلة.

وتدعم البوسنة والهرسك، عملا بالتزاماتها الدولية، جميع الأنشطة والمبادرات السلمية الرامية إلى منع نشوب الصراعات وبناء السلام والأمان في مناطق ما بعد الصراع. وبرغم قدراتنا المحدودة، تشارك البوسنة والهرسك في عمليات دولية لحفظ السلام. فلدينا مراقبون عسكريون في الكونغو وقبرص وإثيوبيا وإريتريا، ولدينا أيضا رجال شرطة مدنيون في ليبريا وهايتي ضمن عمليتي الأمم المتحدة هناك. كما أرسلنا فريق تطهير ألغام إلى العراق كمؤشر على دعمنا للعراقيين في عملية إقامة الدولة الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالحالة في العراق، يسعدنا أن نرى توافق آراء بين أعضاء مجلس الأمن بشأن انتقال السلطة من قوات الاحتلال إلى السلطات القضائية والتنفيذية المنتخبة بشكل مشروع، حيث أن ذلك سيفضي إلى أن يعود العراق بلدا سياديا وديمقراطيا. وذلك شرط ضروري مسبق للبدء بالإصلاحات الشاملة للدولة العراقية والمجتمع العراقي.

سيظل التعمير دائما المسألة الأساسية لمواطني العراق. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أهم في ذلك الصدد. وتقدم المنظمة معونة إنسانية إلى العراق وتساعد على إعادة بناء بنيته التحتية ومؤسساته الحكومية. والإصرار القوي لأعضاء الأمم المتحدة على المساعدة في إرساء الاستقرار والأمن من خلال المشاركة في التعمير وتقديم المساعدة في شكل موارد بشرية أو دعم تقني هو أمر حيوي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غسبار مارتنس (أنغولا).

وتدعم البوسنة والهرسك التنفيذ الشامل لبرنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وأيدنا أيضا نتائج الدورة الخاصة للجمعية العامة المكرسة للإيدز من خلال إنشاء مجلس وطني خاص للوقاية من الإيدز. وسوف يفي هذا المجلس بكل الالتزامات الدولية المطلوبة في ذلك المجال بحلول نهاية هذا العام.

وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام الدولية، نحن ندرك تماما أن تلك المسألة أساسية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. كما ندرك أن نقص الأموال يمكن بالفعل أن يعرقل حماية أرواح البشر. وندعو إلى وضع أساس أكثر توازنا وإنصافا للمساهمات. كما نطالب الدول المتقدمة النمو بأن تكون نموذجا طيبا للبلدان الأخرى حيث يجب أن تثبت بوضوح أننا جميعا نتشاطر هذا الالتزام.

ولكوننا بلدا ذا تمثيل منخفض في مقر الأمم المتحدة، وفي مجمل منظومة الأمم المتحدة، نود أن نرى تمثيلا أكثر توازنا. فالبوسنة والهرسك حريصة على أن ترى اختيار مواطنيها لمناصب رفيعة في المنظمة، حيث لدينا بالفعل موظفون ممتازون.

وأود باسم مواطني البوسنة والهرسك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن الامتنان الذي نشعر به على المساعدة التي قدمها لنا المجتمع الدولي خلال الفترة العصيبة.

وستتخذ حكومة البوسنة والهرسك خطوات فورية لإعداد استراتيجية وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل نهاية العام المقبل. وستشمل تلك الاستراتيجية تشديدا خاصا على الشفافية والحكم الصالح والتوظيف الأفضل للموارد المحلية والاستخدام الأمثل لها.

في الختام، أود أن أشاطر الجمعية فكرة أخيرة. نحن نعتقد أن مساعدة البلدان الأقل نموا ومجتمعات ما بعد الصراع ليست صدقة، بل هي بالأحرى استثمار في مستقبل العالم برمته.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل إلفين نمرود، وزير الخارجية والتجارة الدولية والشؤون القانونية وشؤون كاريباكو ومارتينيك الصغرى في غرينادا.

**السيد نمرود** (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم حقا لي أن أنضم إلى من سبقوني في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة. وأود أن أطمئنه على دعم غرينادا أثناء إدارته المداولات خلال هذا العام التاريخي نحو تعزيز وحفظ السلم والأمن الدوليين. كما يود وفدي أن يعرب للسيد جان بينغ، الذي قام بعمل شاق خلال رئاسته للدورة التاسعة والخمسين، عن تقديره للجهود الحثيثة التي بذلها في إدارة الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، تشيد غرينادا بالأمين العام لسعيه الحثيث إلى التغيير في الأمم المتحدة. ونؤيد رأي الأمين العام بأنه لا يمكن أن يكون العالم مكانا أكثر أمانا بدون التنمية واستئصال الفقر.

أود في هذه المرحلة أن أقدم باسم حكومة وشعب غرينادا خالص التعازي لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة سكان ولايات الخليج، على الخسائر البشرية والدمار الشديد في الممتلكات التي تسبب فيها إعصار كاترينا.

عندما اعتُمد إعلان الألفية، رأى فيه الكثيرون وثيقة تاريخية تتضمن برنامجا لاستئصال الفقر ووسيلة لتغيير أحوال البشر في القرن الحادي والعشرين. ورغم أن الإعلان لم يأخذ الزخم الذي كنا نتمناه، انتقلنا الآن إلى استعراض تنفيذه. والوثيقة الختامية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في ختام الاجتماع العام الرفيع المستوى هذا العام تعطينا فرصة أخرى للتعامل الجاد مع الالتزامات التي قُطعت في إعلان الألفية وفي المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

ويشجع غرينادا ما تم مؤخرا من تجديد للالتزام بالتنمية والأمن، بما في ذلك الالتزام باستئصال الفقر وتأييد التغيير الإيجابي للعالم بغية تحسين أحوال شعوبنا. ونرحب أيضا بالجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وتلك مثل عليا، ولكننا مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن والازدهار عالميا إلا بالالتزام والتضحية وبذل الجهود المتضافرة والتعاونية من جميع الدول الأعضاء.

ونرحب بإنشاء لجنة لبناء السلام لضمان الانتعاش بعد انتهاء الصراع حيث تمس الحاجة إلى هذا الانتعاش، وخاصة للتركيز على المسائل المتصلة بالنساء والأطفال في إطار تلك العملية. وتؤيد غرينادا أيضا تعزيز آلية حقوق الإنسان من خلال إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، ونحن

عازمون على المشاركة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء ولاية عاملة لتلك الهيئة خلال الدورة الستين للجمعية.

وترحب غرينادا بإدانة الوثيقة الختامية القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولكننا نشعر بالأسف لأنه لم يتم إحراز تقدم ذي مغزى بشأن مسألة نزع السلاح ومنع الانتشار وندعو إلى إجراء مفاوضات مستمرة في ذلك الصدد.

إن الإصلاح أمر حيوي لكي تعبِّر هذه المنظمة الفريدة عن تطلعات الدول الأعضاء فيها البالغ عددها ١٩١ دولة. ومن الأهمية البالغة أن تتصدى الأمم المتحدة للقضايا الساخنة وحقائق الواقع التي تشغل بال المجتمع العالمي. وتؤيد غرينادا تأييدا كاملا التدابير التي دعا إليها الأمين العام في تقريره، ''في جو من الحرية أفسح'' (A/59/2005)، ولا تزال غرينادا على اقتناع بفائدة معالجة السلام والأمن على نطاق أوسع.

وتوافق غرينادا على أن إصلاح مجلس الأمن أمر حتمي. ولا بد أن يوسع المجلس بطريقة تقنع جميع المناطق في العالم بأن لها صوتا فعليا في واحد من أهم أجهزة الأمم المتحدة وأقواها.

وغرينادا، على غرار البلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، تعطي أولوية عالية لإعادة تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الواضح أن الميثاق أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية التصدي للتنمية. وبالتالي لا بد، في القرن الحادي والعشرين، أن يحظى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تنص الوثيقة الختامية، بجدول أعمال أكثر تركيزا يُبنى حول المواضيع الرئيسية الواردة في إعلان الألفية.

وتم اختيار موضوع المناقشات هذا العام اختيارا جيدا ونحن نقبل التحدي الذي يمثله العمل نحو بلوغ ذلك الهدف. وتأمل غرينادا أن يأتي إصلاح الأمم المتحدة وتنفيذ الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية أكُلـه قريبا، بغية ضمان منظمة أقوى وعالم أكثر عدلا.

ويدرك بلدي، غرينادا، تماما التحديات التي تواجهها البلدان النامية. وفي أقل من عام واحد شهدت غرينادا إعصارين، سببا دمارا في البنية التحتية بلغ نسبة ٢٥٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تعويق قطاع السياحة وزيادة البطالة إلى ٣١ في المائة وإلحاق تأثير نفسي واجتماعي لا يمكن قياسه على سكاننا.

وقبيل وقوع هذين الحادثين، كانت غرينادا تسير على الطريق الصحيح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في توفير التعليم الأولي الشامل وتخفيض معدلات وفيات الأطفال وتخفيض معدل الفقر إلى النصف. كما كان على رأس جدول أعمال البلد تنفيذ سياسات لمكافحة الأمراض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واليوم، حتى ببذل أقوى الجهود الوطنية، إذا أريد لغرينادا أن تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية فلا يمكنها فعل ذلك إلا بتقديم مساعدة مالية وتقنية كبيرة.

وفي الوقت الحالي، تواجه بلدان منطقة البحر الكاريبي تزايد البطالة والفقر بسبب القرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة التجارة العالمية وأدى إلى إزالة الترتيبات التفضيلية التي كانت تيسر تجارتنا. وكنتيجة مباشرة لذلك، فإن اثنتين من أكثر الصناعات الحيوية في منطقة البحر الكاريبي – هما الموز والسكر – تتدهوران بسرعة، مما دفع بالآلاف إلى صفوف الخبز والفقر المدقع. وهنا، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به أمس رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، الذي أكد التأثيرات التي يحدثها على البلد زوال صناعة السكر.

وتتطلب بلدان منطقة البحر الكاريبي أكثر من مجرد المعونة؛ لأن المعونة وحدها لا يمكن أن تقضي على الفقر. وأكثر ما ترغب فيه بلدان منطقة البحر الكاريبي هو فرص التجارة. ونحن بحاجة ماسة إلى الفرص التي تعترف بأوجه التنوع والتفاوت في العالم الاقتصادي. ونظرا لوفورات الحجم غير المواتية لدينا وكتلتنا الأرضية المحدودة والتحاقنا المتأخر بالنظام الاقتصادي العالمي، فإن من المستحيل أن نحرز تقدما بدون امتيازات خاصة.

ولا ترغب غرينادا في أن تشهد أجيالها في المستقبل تصبح متسولة، يمسك بتلابيبها الفقر وانعدام الفرص. والأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن إعلانات الأمم المتحدة، تشكل شراكة عالمية من أجل التنمية. والبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء مطالبة بإجراء تغييرات وبتعديل أسلوب عملها بغية النهوض بعالم أكثر أمنا وعدلا.

ونشيد بالاتحاد الأوروبي على قراره بزيادة مساعدته الإنمائية الخارجية إلى النسبة الموصى بها التي تبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكننا نناشد الاتحاد والبلدان المتقدمة النمو الأخرى أن تستمر في توفير الحرية في التجارة مع البلدان النامية، بغية تيسير نقل التكنولوجيا وبغية المساعدة على حماية بيئتنا.

إن الذين يعيشون منا في العالم الثالث قطعوا أيضا التزامهم بوضع سياسات وطنية لتحسين مستوى معيشة شعوبنا، وتعزيز التعليم، وممارسة الحكم الرشيد والسعي إلى توفير رعاية صحية أفضل للجميع. ولكن ذلك يكاد يكون مستحيلا في المناخ الاقتصادي الدولي الحالي، لأن بعض النظم الدولية تبدو ملتزمة بتعويق اقتصادات البلدان النامية، وخاصة بلدان منطقة البحر الكاريبي.

وتضيف الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى إلى تحديات منطقة البحر الكاريبي وتظل تشكل عدوا حقيقيا جدا ومرعبا. وتدرك غرينادا أن الكوارث الطبيعية ظواهر لا يمكن تفاديها ولا يمكن وقفها. ولكننا يمكن أن نحد من آثارها ونخفف المعاناة البشرية باتخاذ التدابير السليمة والتعجيل بالانتعاش عن طريق إنشاء آليات تساعد على الاستجابات السريعة، وخاصة من المجتمع الدولي. ومن الأعاصير إلى أمواج تسونامي، ومن الفيضانات إلى حالات الجفاف، أصبحنا ندرك أن الكوارث الطبيعية لا تعرف الحدود ولا تفرق بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وفي ضوء التصورات العلمية التي تشير إلى زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية وكثافتها، يجب علينا أن نتصدى لهذه المسألة وأن نمنح تخفيف آثار الكوارث أولوية عليا في جدول أعمالنا.

وأشير إلى أن رئيس وزراء غرينادا الرايت أونرابل كيث ميتشل خلال مخاطبته لمؤتمر قمة الألفية قبل خمسة أعوام شارك زملاءه في توجيه نداء واضح لإنشاء صندوق للإغاثة في حالات الكوارث بغية تيسير الاستجابات السريعة لمساعدة ضحايا الأعاصير والزلازل والبراكين وغيرها من الكوارث الطبيعية الأخرى التي تعصف بنا بهذه الوتيرة والوحشية. وأود اليوم أن أؤكد من جديد على ذلك النداء في ضوء الوقائع التي تحيط بنا الآن.

وبعض البلدان، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، معرضة بشكل بالغ للخطر ويمكن أن تشهد رجعة كاملة عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتقدم البنية التحتية مع وقوع كارثة طبيعية واحدة، كما اتضح حينما عصف بغرينادا إعصار إيفان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومن الصعب للغاية على الجزر الصغيرة أن توقف التردي المتواصل الذي يمكن أن تسببه الكوارث. وبوجه عام، يكاد يستحيل تحقيق الانتعاش دون مساعدة دولية كبيرة.

وترحب غرينادا بالإشارة إلى أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتطلع إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في القريب العاجل. وتناشد غرينادا الدول الأعضاء أن تؤيد نداء الدول الجزرية الصغيرة النامية التماسا للتقدير الخاص لأوجه ضعفها.

ومن نفس المنطلق، أنتقل الآن إلى مسألة البحر الكاريبي. إن اقتصاداتنا تستمد منافع هائلة من موارد البحر الكاريبي. والواقع أن التقدير السنوي للقيمة الاقتصادية العائدة على غرينادا من إنتاج البحر تتجاوز ٣٠ مليونا من دولارات شرق الكاريبي. وهذا إسهام لدينا كشعب شعور قوي بوجوب صونه، والمحافظة عليه، وإدامته، وحمايته، ليس فقط لهذا الجيل، بل من أجل الأجيال المقبلة.

وأود أن أشير على وجه التحديد إلى النقل العابر للمواد المشعة عن طريق مياهنا، الأمر الذي ما انفك يشكل تهديدا هائلا للصحة البشرية والحياة البحرية والنظم الإيكولوجية والسياحة والاقتصادات في المنطقة. وكما أكدت غرينادا وغيرها من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مرارا، يجب أن تتوقف هذه الممارسة. وتدعو غرينادا الجهات المعنية مرة أخرى إلى الإقلاع عن هذا النشاط. ونرحب بالإشارة التي وردت في الوثيقة الختامية بهذا الشأن، ونحث المجتمع الدولي كذلك على أن يكون أكثر تقديرا للحالة ولتأثيرها على اقتصاداتنا وعلى شعوبنا. وبما أن هذه المسألة ذات أهمية خطيرة لمنطقة البحر الكاريبي، فسنواصل بذل الجهود للعمل على تسمية البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وأخيرا، بناء على الالتزامات المقطوعة خلال الأيام القليلة الماضية، من الواضح أن الدول الأعضاء مستعدة لتقبل التحدي بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتعزيز هذه الهيئة. ونتعهد نحن أيضا بتقديم دعمنا الكامل لتلك العملية، برغم الواقع الاقتصادي القاتم الذي نواجهه في الوقت الراهن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل نولسون غيفت، وزير خارجية جمهورية ترينيداد وتوباغو

**السيد غيفت** (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم لصاحب السعادة السيد جان إلياسون تهنئتي الصادقة على انتخابه لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن تقديري لسلفه، صاحب السعادة السيد جان بينغ، على تفانيه وقيادته غير العاديين خلال الدورة التاسعة والخمسين. كما أود أن أعرب عن تقدير حكومتي الصادق للأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، على جهوده الدؤوبة الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف والتمسك بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

منذ خمس سنوات، في مؤتمر قمة الألفية، أكد قادة العالم مجددا إيمانهم بالأمم المتحدة وميثاقها كأساسين لا غنى عنهما لعالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا. ومع أنه قد أحرز بعض التقدم في بعض المجالات، ما زال يلزم عمل الكثير لإحداث التحقيق الكامل للأهداف الطموحة التي حددت في الإعلان بشأن الألفية.

وما زال الوعد بإقامة شراكة عالمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لم يتحقق بالنسبة للغالبية العظمى من شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث لا يزال يعيش أكثر من بليون شخص تحت مستوى الفقر. وبالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي بصفة خاصة لا تزال توجد تحديات في مجال التجارة، حيث يضرّ تراجع التعريفات التفضيلية على السلع الرئيسية كالموز والسكر إضرارا بليغا

بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية لكثير من بلدان الجماعة الكاريبية.

وقد تضررت منطقة البحر الكاريبي أيضا من جراء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي قتل ما يزيد على ٢٠ مليونا من الرجال والنساء والأطفال في أنحاء العالم. ولا يمكن التقليل من شأن التهديد الضمني الذي يشكله ذلك أو إنكاره فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية البشرية والأمن.

ولا يزال الهدف المتمثل في تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أيضا هدفا بعيد المنال، برغم وجود بوادر مشجعة في الآونة الأخيرة، كالالتزام الذي قطعته على نفسها مجموعة الثمانية في مؤتمر قمة غلين إيغلز والالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو الأخرى ببلوغ هذا الهدف بحلول العام ٢٠١٥. وقد أعيد تأكيد هذه الالتزامات في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) للاجتماع العام الرفيع المستوى.

وفي الوقت ذاته، تواجهنا بصفة متزايدة حالات طارئة إنسانية ناجمة عن الكوارث الطبيعية المدمرة، وما ينتج عنها من التشريد الداخلي للأشخاص. ومرة أخرى نود أن نعرب عن مواساتنا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها في أعقاب الإعصار كاترينا. ونحن في منطقة الجماعة الكاريبية دون الإقليمية لا نزال معرضين بصفة خاصة للآثار المدمرة للأعاصير. وفي ضوء التدمير الواسع النطاق الذي ألحقته بجزيرة غرينادا الشقيقة في العام الماضي، نحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والوكالات المانحة على إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لمنطقة الجماعة الكاريبية دون الإقليمية في مجالي الاستعداد لمواجهة الكوارث وتقديم المساعدة في مرحلة ما بعد الإنعاش.

وقد برز من بين المسائل المفرطة الإلحاح والأهمية ازدياد الإرهاب العالمي وخطر انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والاحتمالات المترتبة على وقوعها في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي الأسلحة المفضلة في كثير من الصراعات داخل الدول، أيضا خطرا على أمن كثير من البلدان. وفي هذا الصدد، تشعر الجماعة الكاريبية بالقلق بشكل خاص إزاء ارتفاع معدل جرائم العنف التي يسببها وجود الأسلحة النارية غير القانونية وارتباطها بالاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ورغم أن تلاقي كل هذه التهديدات والتحديات المترابطة معا يبدو مخيفا، يمكن بل ويجب مكافحته والتصدي له بشكل فعال. ويجب علينا لذلك أن نظهر الإرادة السياسية والالتزام باتخاذ إجراء جماعي لوضع استراتيجيات على الصعيدين الوطني والإقليمي، يصاحبه إصرار متجدد على الصعيد العالمي على دعم تعددية الأطراف القوية، ومحورها منظمة للأمم المتحدة قوية وفعالة. فلا تستطيع أية دولة بمفردها مهما بلغت من القوة أن تتصرف وحدها تماما لحل تلك المشاكل المشتركة. كما أنه ببساطة لا يوجد بديل مشروع للأمم المتحدة، لا توجد أي مؤسسة متعددة الأطراف مماثلة تجتمع فيها جميع الدول الأعضاء وتتداول وتدعو لآرائها ومصالحها وتنسق بينها وتتفاوض وتعتمد الصكوك للعمل الجماعي الذي فيه نفع الجميع.

وكان اعتماد الوثيقة الختامية في الأسبوع الماضي إيذانا باتفاقنا على ما يمكن اعتباره خارطة طريق تشتمل على تدابير لازمة لإعادة توجيه الأمم المتحدة لكي تواجه تحديات العصر. وبينما نؤكد من جديد إيماننا بالأمم المتحدة والتزامنا بتقوية تعددية الأطراف، وبينما نعمل من أجل زيادة فعالية الأمم المتحدة من خلال تنفيذ الوثيقة الختامية، لا بد أن نتذكر أن الغرض الرئيسي من اجتماع الأسبوع الماضي كان

يتمثل في استعراض التقدم المحرز منذ اعتمد مؤتمر قمة الألفية الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات. والواقع أن التحسن العام في حياة جميع شعوبنا، التي نجتمع باسمها هنا، هو الذي سيحكم لنا التاريخ أو يدياننا على أساسه في نهاية المطاف. واسمحوا لي لذلك بأن أعرض بعض آراء بشأن مسائل تعتبرها ترينيداد وتوباغو في المقام الأول من الأهمية، وبشأن المبادئ التي ينبغي أن تهتدي بها مداولاتنا في المستقبل.

ولا بد أن تشتمل تلك المبادئ بالضرورة على ما يلي: حتمية إعادة الالتزام من جانبنا، على سبيل الأولوية، بالتحقيق الكامل للغايات والأهداف الإنمائية التي انبثقت عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وزيادة تطبيق الديمقراطية على جميع أجهزة الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها، سواء من حيث تكوينها أو طريقة عملها؛ والتقيد الصارم بسيادة القانون الدولي والعدالة؛ واحترام القيم المشتركة التي تقوم على أساسها الأمم المتحدة. يجب أن تظل التنمية تحتل مكانة مركزية على جدول أعمال الأمم المتحدة.

ترينيداد وتوباغو تدعم زيادة اهتمام المجتمع الدولي بأفريقيا في مساعيها للتغلب على تحديات التنمية التي تواجهها وفي تقديم الموارد الإضافية اللازمة لتمكين هذه القارة من التنفيذ الكامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ونرحب على وجه الخصوص بالالتزام الوارد في الوثيقة الختامية لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والبرامج والأهداف الواردة في استراتيجية موريشيوس، التي اعتمدت في الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد أظهرت ترينيداد وتوباغو قوة وقدرة على التكيف مثيرتين للإعجاب في مواجهة بيئة عالمية اتسمت بتغيرات سريعة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي ميادين أخرى. وقد بدأنا السير على طريق تحقيق وضع الدولة المتقدمة النمو، ونأمل أن نتمكن من تحقيق هدفنا في عام ٢٠٢٠ أو قبل ذلك.

تتضمن رؤيتنا ٢٠/٢٠ تطوير مجتمع يقوم على المعرفة والتكنولوجيا، واقتصاد عالي الإنتاج وقادر على التنافس على صعيد عالمي، وتوفير مستوى عيش يضاهي مستوى العيش في العالم المتقدم النمو. ولتحقيق هذه الرؤية، تُطور حكومة ترينيداد وتوباغو رأس مالها البشري بإنشاء نظام تعليم متجانس تماماً، من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم الثالثة، مع زيادة التأكيد على تكنولوجيا المعلومات والمواضيع الأخرى ذات الصلة. وبذلك نضمن أن يصبح شبابنا جزءاً لا يتجزأ من اليد العاملة العالمية، وأن يمتلكوا المهارات الضرورية للتنافس على الصعد المحلي والإقليمي والدولي.

تركيز برنامجنا الإنمائي لا يقتصر على جمهورية ترينيداد وتوباغو. إنه كما قال رئيس وزرائي من على هذه المنصة قبل عام تقريباً، إنه

> ”جزء لا يتجزأ من برنامج كاريبي جامع نلتزم به التزاما متينا لا رجعة فيه ... وتطوير ترينيداد وتوباغو والجماعة الكاريبية [بموجبه] أمران مترابطان متلاحمان“. (A/59/PV. 10، ص ١٠)

ولذلك، فإننا ملتزمون بتكامل منطقة البحر الكاريبي من خلال آلية الجماعة الكاريبية. ولتحقيق هذه الغاية، قدمت ترينيداد وتوباغو مساعدة مالية واقتصادية كبيرة

لجيراننا الأعضاء في الجماعة الكاريبية من خلال مجموعة آليات، من بينها أنشطة أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف عبء الديون والمساعدة الثنائية المباشرة. وقدمنا أيضاً مساعدة كبيرة لإغاثة المتضررين من الأعاصير، كما قدمنا مساعدة للقطاع الخاص في بلدان الجماعة الكاريبية لتعزيز قدراتها على التصدير.

وترينيداد وتوباغو، بوصفها بلدا يتمتع بفائض في الطاقة، قدمت من خلال صندوقها الخاص بتثبيت أسعار النفط، مساعدة مالية لبلدان الجماعة الكاريبية تبلغ ٤٨ مليون دولار سنوياً – وقد قدمت هذه المساعدة دون أية شروط.

لا يكتمل أي تقييم للتنمية أو الأمن في منطقتنا دون الإقليمية دون النظر في الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحادة التي تواجه شعب هايتي. ونحن نتطلع لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وشاملة في هايتي، وتنصيب حكومة في ذلك البلد منتخبة بطريقة ديمقراطية فعلاً، ليتسنى لهايتي أن تأخذ مقعدها ثانية في مجلس الجماعة الكاريبية.

تظل ترينيداد وتوباغو ودول الجماعة الكاريبية الأخرى ملتزمة على الأجل البعيد بتحقيق التقدم وتأمين مستقبل شعب هايتي. ولذلك، نحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المانح على تقديم الدعم اللازم لهايتي في فترة ما بعد الانتخابات. فمن شأن تقديم مساعدة فعالة وصرف الأموال التي جرى التعهد بها وتحرير الموارد الأخرى أن تكفل التقدم لدولة تثقل كاهلها حالياً تحديات رهيبة.

في ميدان نزع السلاح، نشعر بالإحباط الذي تشعر به دول أعضاء عديدة لعدم إظهار الإرادة السياسية اللازمة لضمان اعتماد اتفاقات بتوافق الآراء تؤدي إلى نتائج ملموسة وكبيرة في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الوثيقة الختامية.

وتكرر ترينيداد وتوباغو ذكر إدانتها للإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وهي ملتزمة بالقيام بدورها لاستئصال هذه الآفة من عالمنا. وفي هذا السياق، نتطلع لوضع مشروع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي في وقت مبكر.

إضافة إلى ذلك، نرحب بالإجراء الذي اتخذه أعضاء المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، ولكننا نود أن نكرر القول إن على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن تحترم، في أية إجراءات تتخذها لمكافحة الإرهاب، حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية للأفراد.

إننا نواجه، بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، صعوبات تتصل بشرور تجارة المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب الحد من النشاط الإجرامي في مجتمعنا.

تؤمن ترينيداد وتوباغو بأن على الدول أن تحترم في علاقاتها أي نظام دولي يقوم على سيادة القانون. فهذا الركن الأساسي لا غنى عنه لعمل النظام الدولي على نحو سليم. ويجب على الدول أن تراعي في علاقاتها دائماً مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونؤكد ثانية على وجه الخصوص على المبادئ المتعلقة بتساوي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام وحدة تلك الدول السياسية ووحدة أراضيها، وحق الشعوب في تقرير المصير، واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات.

ونؤكد ثانية أيضاً على أهمية دور الجمعية العامة في إبرام المعاهدات الدولية.

وتعرب ترينيداد وتوباغو عن أسفها العميق لعدم احتواء الوثيقة الختامية على أية إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو مسألة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما لضمان أن يصبح صكاً عالمياً حقا لمحاكمة الذين يُتهمون بارتكاب جرائم تسيء لضمير الإنسانية كلها.

يرحب بلدي بالتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، الذي أُبرز في وقت سابق من هذا العام عندما قرر مجلس الأمن أن يحيل إلى المحكمة الحالة في دارفور. ونحن نتطلع لزيادة فرص التعاون بأشكاله بين هاتين المؤسستين العالميتين الهامتين في وضع نهاية لهذه الجرائم ولثقافة الإفلات من العقاب التي ارتبطت بها مدة طويلة.

تؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً التزامها بإصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها. ونشاطر الرأي في أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يسعى لتعزيز وتوطيد الأساس الديمقراطي الذي أُقيمت عليه هذه المنظمة.

ونحن نرى أن من المهم لبرنامج الإصلاح استعادة وتنشيط دور وصلاحية الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز التداولي والصانع للسياسة والتمثيلي الرئيسي التابع للأمم المتحدة.

تؤيد ترينيداد وتوباغو إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية اعتماد المجتمع الدولي مجموعة شاملة من تدابير الإصلاح. ويتعين أن يتم التوسع على أساس جعل المجلس أكثر تمثيلاً لأعضاء الأمم المتحدة. وينبغي أن يسهم ذلك في اتسام عمل المجلس بقدر أكبر من الديمقراطية. كما ينبغي أن يضفي على قرارات المجلس قدراً أكبر من الشرعية والشفافية، وينبغي أن يتم من خلال أوسع قدر من المشاورات.

تتطلع ترينيداد وتوباغو أيضاً للمشاركة في المناقشات المتعلقة بإصلاح آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمسائل التي تتعلق بلجنة بناء السلام والتي يُتوقع مناقشتها.

وتهنئ ترينيداد وتوباغو الأمين العام على جهوده الدؤوبة الرامية إلى تعزيز الإدارة الفعالة للأمم المتحدة. فوجود أمانة عامة تتسم بالكفاءة والفعالية وتتوفر لديها الموارد الكافية، وتكون مساءلة أمام الجمعية العامة، لا غنى عنه لتحقيق أهداف تعزيز هذه المنظمة.

وترحب ترينيداد وتوباغو بمقترحات إصلاح الأمانة العامة والإدارة، الواردة في الوثيقة الختامية، بوصفها خطوة أولى صوب إجراء حوار ومناقشة ضروريين ومستفيضين، ونحن نتطلع للمشاركة بنشاط في هذه المفاوضات.

إلا أنه لا بد لهذه المقترحات أن تجتاز اختبار القابلية للنجاح، أي أن تكون مستوفية لمعايير العملية الحكومية الدولية الراسخة وألا تسعى، فرادى أو مجتمعة، للانتقاص من دور الجمعية العامة أو إضعافه أو زيادة تهميشه.

إذ نشرع في تنفيذ الوثيقة الختامية، يجب ألا ندخر جهداً لضمان ألا تمس الطوارئ الآنية بمستقبل الأمم المتحدة. فالتجديد المؤسسي وأمم متحدة معززة ونظام متعدد الأطراف قوي لا بد من أن تمكننا من القيام باستجابة والتزام عالميين فعاليين حقا حيال التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهنا.

وتتعهد ترينيداد وتوباغو بأداء دورها لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فاعلية لخدمة جميع شعوبنا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان بيترسن، وزير خارجية مملكة النرويج.

**الرئيس** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أنا، أيضا، أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين.

قبل ستين سنة أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كان إنشاء منظمتنا تحقيق آمال الشعوب في تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أمنا. وشرف النرويج أن تكون وفرت للأمم المتحدة أمينها العام الأول، تريغفي لي.

في الأسبوع المنصرم رأينا الاتفاق على الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠). تقصر الوثيقة عن تلبية توقعاتنا. ومع ذلك فإنها توفر توجيها هاما فيما يتعلق بكيفية تحسين وتعزيز دور الأمم المتحدة في بناء السلام والأمن وفي النهوض بحقوق الإنسان والتنمية.

في بعض الميادين حققت الدول الأعضاء التقدم الكبير؛ في ميادين أخرى كان تحقيق نتائج أفضل لازما. لقد أملت على نحو خاص في صياغة نص مهم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وعملت على تحقيق ذلك الهدف. يمثل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا رئيسيا. ثمة مخاطرة متنامية بالانتشار وبالعمل الإرهابي الكارثي. وفي نفس الوقت نرى تلكؤا من جانب البعض في قبول ضرورة نهوض جميع الدول بنزع السلاح وعدم الانتشار.

خلال الأسبوع المنصرم سمعت على نحو متكرر في الجمعية العامة أننا مستعدون لحل المشاكل المشتركة. بيد أنه لم يمكنا التوصل إلى أي توافق في الآراء على كيفية تناول هذه التهديدات العالمية حقا. ويمكنني أن أطمئن الأعضاء على أن النرويج ستواجه التحدي الذي وضعه الأمين العام وستواصل السعي إلى تحقيق توافق الآراء والنتائج الملموسة. وسنفعل ذلك مع أستراليا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وشيلي ورومانيا والمملكة المتحدة ومع جميع البلدان التي أيدت جهودنا.

وثمة أيضا حاجة ملحة إلى تحقيق مزيد من التقدم لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وترحب النرويج بدعوة الوثيقة الختامية إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بيد أننا كنا نود أن نرى التزاما أقوى بالسيطرة على النقل الدولي لتلك الأسلحة عن طريق اتفاقات ملزمة قانونيا.

المجتمع الدولي بحاجة إلى التعاون من أجل التصدي للتحديات العالمية. يواجهنا عدد كبير من التهديدات والتحديات: تكلمت قبل هنيهة عن خطر الانتشار؛ والإرهاب خطر آخر. وانتشار الأمراض الجديدة والمعدية مشهد مخيف أيضا. الحل يكمن في تعددية الأطراف. يجب علينا أن نواجه جميع هذه التهديدات معا وأن نتوصل إلى اتفاق على كيفية التصدي لها. الساحة العالمية يجب إصلاحها وتكييفها باستمرار للتيقن من أن لدينا أمما متحدة هي في أفضل الحالات الممكنة. لا يمكننا أن نلوم الآخرين إذا كانت غير مؤدية لوظيفتها. وكما قال الأمين العام في بيانه أمام مؤتمر القمة، ''مهما كانت خلافاتنا فإننا، في عالمنا المتكافل، ننجح معا أو نفشل معا'' (A/60/PV.2، ص ٧).

أكبر مسؤولية تقع على أكتافنا هي ضمان أن يحمي القوي الضعيف. وأكبر فشل نمنى به هو حينما نعجز نحن، أعضاء الأمم المتحدة، عن منع الفظائع ضد المدنيين الأبرياء. لأول مرة أيدت الدول الأعضاء مبدأ "مسؤولية الحماية". ذلك يوجد أساسا جديدا هاما للعمل الجماعي في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد البشرية والتطهير العرقي وجرائم الحرب. لدينا الآن أدوات منع سريبرينتشا أخرى أو رواندا أخرى.

ولمنع نشوب الصراعات العنيفة ثمة حاجة إلى توافق آراء أكبر على العمل الجماعي والاستجابة الدبلوماسية المبكرة. إن تلبية حاجات البلدان الواقعة تحت الضغط تحد كبير للأمم المتحدة؛ وكذلك مساعدة البلدان التي عانت من الصراع والتي هي في مرحلة انتقال من الحرب إلى السلام. وعملية السلام التي تقوم النرويج بتيسيرها بين حكومة سري لانكا ونمور تاميل إيلام للتحرير استفادت من تأييد مقدم من الأمم المتحدة. ودور المنظمة في توفير المساعدة الإنسانية والإنمائية لكل مناطق سري لانكا لا غنى عنه.

ولذلك أرحب بالمبادرة بإنشاء لجنة بناء السلام لجمع الموارد وإسداء النصيحة واقتراح استراتيجيات شاملة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع. والحالة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومناطق أخرى مصابة بالصراعات تدل على الحاجة إلى لجنة لبناء السلام. وما دام مجلس الأمن واضعا المسألة قيد نظره النشيط فينبغي للجنة بناء السلام أن تسدي النصيحة للمجلس. وستسهم النرويج ب ١٥ مليون دولار في صندوق بناء السلام. إن دور وحاجات المرأة ينبغي أن تتجسد كما يجب في إنشاء لجنة لبناء السلام. وينبغي للجنة أن تسهم في متابعة التعهدات الملزمة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وبينما تؤيد النرويج إنشاء لجنة بناء السلام فإنها تضع التأكيد الكبير على الحاجة إلى إبقاء وتعزيز نشاط الأمين العام لاتخاذ مبادرات عن طريق مساعيه الحميدة.

وإننا إذ نجتمع هنا في نيويورك يواجه ١٠ ملايين شخص حسب التقدير النقص الكبير في المواد الغذائية في الجنوب الأفريقي. ووفقا للأمين العام فإن حالة الطوارئ المزمنة في المنطقة يسببها مزيج من نقص المناعة البشرية/الإيدز وانعدام الأمن الغذائي وقدرة واهنة على الحكم. خلال الشهور الأخيرة حدث أيضا جفاف قاس في النيجر وفي أجزاء من منطقة الساحل.

إن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بحاجة إلى الإصلاح. وذلك يعني زيادة سرعة الاستجابة الإنسانية ورفع مستوى العدالة فيها وقدرتها غلى التنبؤ. إن إنشاء صندوق مركزي محسن وموسع للاستجابة في حالة الطوارئ خطوة هامة في الاتجاه الصحيح؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى التنسيق المحسن على المستوى الميداني، بما في ذلك نظام المنسق الإنساني. يجب على الجمعية العامة الآن أن تتخذ القرارات الضرورية لأن يصبح الصندوق الجديد جاهزا للعمل في أقرب وقت ممكن. وتعهدت النرويج بالتبرع بمبلغ ١٥ مليون دولار للصندوق، ونحن على استعداد للمساعدة في وضع الإطار التنظيمي الضروري.

وتقوم الأمم المتحدة بإسهام كبير في التنمية. والتأييد العالمي للأهداف الإنمائية للألفية والالتزام المجدد بتحقيقها بحلول ٢٠١٥ نتيجتان رئيسيتان عن مؤتمر القمة؛ وكذلك الالتزامات المعززة فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون، وهي الالتزامات التي تم التعهد بها خلال التحضيرات المفضية إلى مؤتمر القمة، وبخاصة من جانب الإتحاد الأوروبي ومجموعة الثماني. ويجب على المجتمع العالمي أن يتيقن من أن الوعود تتبعها الدفعات ومن أن التركيز على أفريقيا يبقى قويا. وستقوم النرويج بدورها بزيادة إسهاماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا عن سنة ٢٠٠٦ بمبلغ ١٥٠ مليون دولار.

والتجارة الدولية شرط ضروري للنمو والتنمية الاقتصاديين. والنرويج ملتزمة بزيادة تنمية النظام التجاري المتعدد الأطراف المنصف والمستند إلى القواعد. والمفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية تقترب من مفترق طرق حرج في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر. يجب علينا

أن نضاعف جهودنا للتحقيق الأتم بقدر الإمكان لبرنامج عمل الدوحة ابتغاء الاستكمال الناجح لجولة التنمية في الدوحة في ٢٠٠٦. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحاجات ومصالح البلدان النامية.

لا قضية يمكنها أن تبرر أعمال الإرهاب. وينبغي للأمم المتحدة أن يكون لها دور مركزي في قيادة وتنسيق المكافحة الدولية ضد الإرهاب. ومن الضروري وضع استراتيجية عريضة القاعدة للتصدي لهذا التهديد، كما يوصي الأمين العام بذلك. ومكافحة الإرهاب يجب أن تستند إلى سيادة القانون. إن دور الأمم المتحدة أساسي لأنها قادرة على توفير الصكوك القانونية والأطر اللازمة. ويهيب بكل الدول أن توقع وتصادق على اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث عشرة المتعلقة بالإرهاب وعلى تنفيذها. وتؤيد النرويج بقوة الجهود المبذولة لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة الخاصة بالإرهاب الدولي.

إن الإرهاب يجب أن يكافح بجملة من الوسائل، بما فيها الوسائل العسكرية والقانونية. ويجب أيضا التصدي للتهديدات الأخرى ضد السلام والاستقرار، كالفقر والبطالة، والحرمان من الحقوق الاجتماعية والسياسية، وغياب سيادة القانون، ونقص فرص التعليم. وهناك دور أساسي تؤديه الأمم المتحدة في كل هذه المجالات. فلديها خبرة بشأن هذه المسائل أكثر من أية منظمة أخرى، وتملك أفضل الأدوات للتعامل معها.

إن الدفاع عن حقوق الإنسان هدف عالمي أساسي. وحينما يتم إسكات صوت المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن انتهاكات حقوق الإنسان تقع بدون أن تلاحظ أو تكشف أو يعترض عليها. وينبغي أن تدرج في جدول أعمال كل البلدان بشكل ثابت مسألة الأفراد والجماعات الذين يتعرضون لانتهاك حقوق الإنسان. وأدعو جميع الأعضاء إلى التأييد المستمر لمشروع قرار بهذا الشأن.

إنه لأمر أساسي أن توضع حقوق الإنسان في مكانها الصحيح كركن أساسي للأمم المتحدة. ويجب أن يكون هدفنا في الشهور القادمة أن نسد الثغرة بين توقعات الإجراءات الموثوق بها التي تقوم بها الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وبين قدرات المنظمة. وبالتالي، يجب اتخاذ الخطوات التالية.

يجب إنشاء هيئة جديدة دائمة لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، ومن المفضل أن تكون على مستوى هيئة رئيسية للأمم المتحدة. ويجب أن تركز على التنفيذ وبناء القدرات. ويجب أيضا أن تكون قادرة على التعامل السريع مع انتهاكات حقوق الإنسان في العالم بأسره بطريقة موثوق بها وفعالة. ويجب الإبقاء على نقاط القوة في لجنة حقوق الإنسان وعلى أفضل ممارساتها وتجاوز نقاط ضعفها.

ويجب أن نعزز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من خلال احترامنا، في اللجنة الخامسة، لقرار القمة بمضاعفة موارد الميزانية العامة للمكتب.

وهناك حاجة إلى قيادة تنفيذية أقوى وإصلاح إداري شامل للمنظمة. إن الفساد وسوء الإدارة والاستغلال الجنسي وسوء المعاملة هي نماذج لسلوك لا يمكن التسامح معه.

وقد قررنا أن نجعل خدمات الرقابة الداخلية أكثر استقلالا. وسيتم تعزيز قدرات المكتب على مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى حد كبير. ومن الضروري تحقيق المزيد من تشديد الخضوع للمساءلة في الأمانة العامة وتحسين الأداء الإداري، وكذلك تعزيز المسلكية الأخلاقية. ولكن المسؤولية عن الكثير من نقاط الضعف في منظومة الأمم المتحدة تقع على عاتق الدول الأعضاء ذاتها.

إننا بحاجة إلى جمعية عامة ذات صلة أوثق بصفتها الهيئة الرئيسية لرسم السياسة العامة في المنظمة. ويتطلب ذلك قيادة استراتيجية من الدول الأعضاء. وإن الأمين العام، بصفته المسؤول الإداري الأعلى، يجب أن يمنح سلطة ومرونة كافيتين لأداء مهامه. ولأجل تعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ الولايات الموكلة إليها، يتعين علينا أن نوفر لها الموارد اللازمة. ولكي نحافظ على كفاءة المنظمة، يتعين علينا أن نستعرض الولايات القائمة وأن نلغي تلك التي فقدت صلتها بالواقع الراهن.

إن عملية الإصلاح الإداري توفر فرصة ذهبية لزيادة توظيف المرأة على جميع المستويات في الأمم المتحدة. وإن الحكم الرشيد في منظمة حديثة يتطلب إسهامات من المرأة على قدم المساواة مع الرجل.

لقد وصف البعض نتائج القمة بأنها خطوة أخرى لا غير على الطريق. وفي رأيي أن خطوات هامة عديدة تم اتخاذها. ويقع على عاتق الجمعية العامة الآن أن تقوم بالمتابعة. وأعدكم بأن النرويج ستؤدي نصيبها من الإسهامات. وسنواصل العمل من أجل الإصلاح. ويجب أن تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية في ضمان السلم والأمن العالميين، ومكافحة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان. ففي المطاف الأخير، سنكون نحن الدول الأعضاء مسؤولين عن تحويل ذلك إلى حقائق.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيوم ميسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

**السيد ميسفين** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانئنا الحارة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الستين التاريخية للجمعية العامة. ويمكنكم أن تطمئنوا على كامل تعاون وفدي. ونود أن نعرب عن تقديرنا لرئيس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، شقيقنا، السيد جان بينغ، الذي تزامنت فترة رئاسته للجمعية العامة مع أحداث كبيرة في الأمم المتحدة، وتطلبت من الرئيس الحكمة والكفاءة العالية على حد سواء. وقد برهن السيد جان بينغ أنه يملك الصفتين معا، وقد جعلنا نشعر بالاعتزاز.

نحن، كالعادة، نشعر بالامتنان للأمين العام كوفي عنان، الذي ستذكر فترة ولايته دائما كفترة تكريس كبير لإصلاح الأمم المتحدة وجهد نبيل لتعبئة الدعم الدولي لمكافحة الفقر المدقع.

إن الوثيقة الختامية التي أقرها رؤساء دولنا أو حكوماتنا (القرار ١/٦٠)، تبرز توافق الآراء العالمي على حقيقة أن إصلاح الأمم المتحدة ضروري وحسن التوقيت. ويرحب وفدي بالوثيقة التي تحدد جدول أعمال بعيد المدى للتغيير.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة إلى الضعفاء المهددين بإخراجهم من المسار الصحيح يتسم بأهمية أساسية ليس فقط بالنسبة للمتضررين مباشرة. وسيكون من المؤسف لو أن الأهداف ذات الأهمية البالغة لرخاء الجميع لن يتم بلوغها خلال السنوات العشر القادمة بسبب إخفاق المتضررين مباشرة، أو بسبب عدم التضامن الكافي على المستوى الدولي. إننا نؤمن بقوة بأن الأهداف لا هي غير واقعية ولا طموحة أكثر مما ينبغي.

ولا بد من التأكيد على أن الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن التغلب على الفقر المدقع هم، في نهاية المطاف، المتضررون به مباشرة. ولكن أولئك الذين يعانون من الفقر المدقع يحتاجون لمساعدة المجتمع الدولي من أجل أن يبقوا في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعني ذلك، من الناحية العملية، أن تتضافر المساعدة الإنمائية الرسمية وتدابير تخفيف عبء الدين والتجارة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، فإننا نشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في قمة غلين إيغلز لمجموعة الثماني. وشعرنا بالارتياح أيضا إزاء التزام الزعماء في الاجتماع العام الرفيع المستوى بمعالجة التشوه الحالي في التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال إلغاء الإعانات الزراعية. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل لا يوجد ما هو أهم من الشراكة التي يمكن التوقع بشأنها والثابتة والمستندة إلى الالتزامات المتبادلة والمحددة مسبقا.

ولا يمكن لأي قدر من التعاون الدولي أن يكون كافيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون الوفاء بالشروط المحلية في كل المجالات ذات الصلة. ونحن في إثيوبيا ماضون في بذل قصارى جهدنا في هذا المجال. ولم ندخر جهدا من أجل تغيير الحالة الاقتصادية في بلدنا نحو الأفضل، ونوجه تركيزنا الأساسي على القطاع الريفي. وما فتئت إثيوبيا تبذل جهودا لا تكل من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من جميع التعقيدات، وفي غياب أي تقليد ينم عن معارضة مخلصة، دللت الانتخابات الأخيرة في إثيوبيا على عمق التزامنا بتحويل تقليد الحكم في إثيوبيا. وهو تقليد كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية. وتلك الانتخابات برزت كمعلم تاريخي في عملية التحول الديمقراطي للدولة وللمجتمع عموما. ودخلت إثيوبيا عهدا جديدا لنظام سياسي متعدد الأحزاب ونابض بالحياة.

وفي مجال السلام، وبخاصة فيما يتعلق بالسلام في منطقتنا دون الإقليمية – سنظل، إلى جانب الشركاء المماثلين لنا في الفكر، نشكل دعائم السلام والاستقرار.

وبشأن الحرب ضد الإرهاب، ستواصل إثيوبيا الاضطلاع بمسؤوليتها، بالتعاون مع البلدان الأخرى المحبة للسلام. إن إثيوبيا ترفض الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. كما أننا، في إثيوبيا، مصممون على العمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ الاستراتيجية المناهضة للإرهاب.

وبالنسبة لتوقنا العميق إلى السلام، فإن المصدر الوحيد لخيبة أملنا، هو النزاع المتبقي بيننا وبين إريتريا. وما انفكت إثيوبيا تسهم بأكثر من نصيبها لحسم تلك المشكلة المعلقة. ويوم الأربعاء ٢١ أيلول/سبتمبر (انظر A/60/PV.19)، هدد الممثل الإريتري، في بيانه، رسميا باستعمال القوة ضد إثيوبيا، بناء على ادعاء لا أساس له بأن جزءا من إقليم إريتريا يخضع للاحتلال الإثيوبي. وأرى لزاما عليَّ أن أضع الأمور في نصابها الصحيح.

هذه مشكلة نشأت من عمل عدوان ارتكبته إريتريا ضد إثيوبيا. ولا يخفى على أحد كيف نجحت إثيوبيا في صد العدوان الإريتري، وكيف أوجدت الظروف المؤاتية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة بين البلدين، على أساس الشرعية التي التزمت بها إثيوبيا وستظل تلتزم بها. وأي إيحاء، مثل ذلك الذي صدر عن الممثل الإريتري يوم الأربعاء، بأن ثمة أرضا إريترية واقعة تحت الاحتلال، ما هو إلا تزييف للحقيقة وإهانة لذكاء المجتمع الدولي.

إن التهديد بالقوة أو استعمالها لا ينبغي أن يكون له مكان كوسيلة لفض المنازعات بين الدول. وهذا مبدأ تتمسك به إثيوبيا: قبل عمل العدوان الإريتري، وبعد صد العدوان، وحتى الآن. ومن المؤسف أن موقف إريتريا يختلف عن موقفنا، وهو ما ثبت بالأدلة أكثر من مرة على أرض الواقع في منطقتنا، وفي بيانات صرح بها مسؤولون إريتريون في محافل مختلفة، بما فيها الجمعية العامة، والحكومة الإريترية بحاجة إلى من يذكرها بأنها، بلا شك، ستحاسب على أعمالها.

إن إثيوبيا تلتزم دوما بسيادة القانون، وبصون السلام والاستقرار. وخطتنا للسلام ذات النقاط الخمس، المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والهادفة إلى المضي قدما نحو إحلال السلام مع إريتريا، والتي رحب بها المجتمع الدولي، تظهر جدية إثيوبيا في هذا الشأن. وإريتريا تعلم أن إثيوبيا كانت مستعدة للحوار، سواء من أجل ترسيم الحدود على أساس قرار لجنة الحدود، أو لتطبيع العلاقات بين البلدين.

ولكن إريتريا تبغض الحوار، ربما لأنها تشك في أن الحوار سيؤدي إلى السلام في نهاية المطاف. وليس من الواضح ما إذا كانت حكومة إريتريا تؤمن بأن السلام يخدم مصالحها. أو ربما كان شعب إريتريا بحاجة إلى من يبقيه على أعصابه، شاخصا أبصاره نحو أنواء مصطنعة تأتي من الخارج. وعلى أية حال، لا يحق لإريتريا أن تشعر بالغضب تجاه إثيوبيا أو تجاه العالم. لقد جرَّت إريتريا إثيوبيا إلى الحرب في عام ١٩٩٨، وهي ما زالت حتى الآن حجر عثرة أمام تطبيع العلاقات بين البلدين والشعبين.

إن المشكلة بين إثيوبيا وإريتريا ليست، و لم تكن يوما ما، مشكلة قانونية؛ إنها بالأحرى مشكلة سياسية في طبيعتها. وإثيوبيا لديها الإرادة السياسية على المضي قدما. وندعو إريتريا إلى الانضمام إلينا في هذا الجهد. إن إثيوبيا لا تؤمن إطلاقا بصليل السيوف، خاصة وإن كان بين بلدان ليس لديها وقت تقتصده من حربها ضد الفاقة.

وعلى المستوى القاري، تشجعنا بالدينامية التي حققها الاتحاد الأفريقي الجديد في الجهد الأفريقي المشترك لصالح السلام والاستقرار. وما من شك في أن إصلاح الأمم المتحدة يمكن أن يخلق لأفريقيا إمكانيات أكبر لكي تؤدي دورها الصحيح، لا داخل أفريقيا فحسب بل أيضا خارج القارة.

وما زالت إثيوبيا تعلق أهمية كبرى على إصلاح الأمم المتحدة. ونعتقد أن الاجتماع العام الرفيع المستوى، حتى وإن لم يف بكل توقعاتنا منه، وفر دفعة قوية لإحداث تقدم، سواء من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو من حيث الدفع قدما بإصلاح الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يكون بالإمكان إحراز تقدم في غضون هذه الدورة.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار التأكيد على التزام إثيوبيا بالأمم المتحدة، واستعدادها للقيام بكل ما يلزم للإسهام في الجهود الرامية إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وأكثر تمثيلا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تريفور ووكر، وزير الدولة في أنتيغوا وبربودا.

**السيد ووكر** (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): هذه هي المرة الأولى التي يحظى فيها ممثل من جزيرة أنتيغوا وبربودا بشرف مخاطبة الجمعية العامة. وهذا حقا، بالنسبة لبلدي، ولأمة أنتيغوا وبربودا، والأهم من ذلك، بالنسبة لأخوتي البربوديين، معلم بارز في تاريخنا.

وأنتيغوا وبربودا، حكومة وشعبا، تثق كل الثقة في النظام المتعدد الأطراف، وفي الأمم المتحدة بوصفها الأداة الرئيسية لهذا النظام المتعدد الأطراف. وفضلا عن ذلك، نؤمن بأنه لا يمكن للدول الصغرى، مثل أنتيغوا وبربودا، أن تشرع في التصدي للتهديدات والتحديات العالمية التي تعرض للخطر وجودنا وأسلوب حياتنا وقدرتنا على تحقيق التقدم، إلا من خلال التعاون على الصعيد الدولي.

وأنتيغوا وبربودا تعلق أهمية كبرى على عمل الأمم المتحدة، وعلى نتائج القرارات الجماعية التي تتخذها أسرة الأمم. ونحن نتطلع إلى ضمانات لصالح الدول النامية الصغيرة عن كل مراحل العمليات المتعددة الأطراف، وعلى وجه

التحديد، في الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وتقييم تنفيذ أهداف نتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية، مهمة نتناولها في وجل. وأنتيغوا وبربودا تحاول أن تبلغ وتستديم مستوى معيشة كريم لشعبنا وللأجيال المقبلة. ولكن تقريرنا المرحلي جاء مختلطا، ومشربا بالأمل والإحباط. فنشعر بالأمل لأننا أنجزنا الكثير بمواردنا الهزيلة. وفي وجه أزمة اقتصادية طاحنة، نجحنا في بلوغ معدل لتعلم القراءة والكتابة زاد على ٩٠ في المائة، من بين شباب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة. والتعليم الابتدائي والثانوي إلزامي، وتقدمه الحكومة مجانا إلى جميع التلامذة، الذين تقع أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة. ويُعطى جميع تلامذة المدارس الرسمية زيا مدرسيا موحدا والكتب المدرسية اللازمة مجانا أيضا. وفي سبيل استيعاب عدد التلاميذ المتزايد، لزمنا، هذا الأسبوع وحسب، بناء مدرسة جديدة على جزيرتي، بربودا.

لا بد للفقراء من الوصول إلى الموارد اللازمة لكي يتكفلوا تنميتهم الخاصة. ولهذا، يشعر شعب بربودا بفخر شديد بما نعتبره سياسة تقدمية خاصة بالأراضي، بملكية الأرض على جزيرتنا. وينص قانون أراضي بربودا – ومن المقرر أن يقدم قريبا إلى البرلمان – على أن تكون كل أراضي بربودا ملكية مشتركة لشعب بربودا.

وفي مجال الرعاية الصحية، لدينا في أنتيغوا وبربودا برنامج وطني للإعانات الطبية، يقدم خدمات للرعاية الصحية والوصفات الطبية للأدوية بتكاليف زهيدة. ومعدل وفيات الأطفال عندنا هو من أدنى معدلات البلدان النامية، كما أن مستوى تغذية الأطفال في سن الخامسة فما دون هو من أعلى المستويات.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من المجالات التي تحظى بالأولوية في أنتيغوا وبربودا. وقد وقّعنا وصدقنا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونحن نعمل حاليا على التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية. أما بالنظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بتمكين المرأة، فقد تقدمت أنتيغوا وبربودا في مجالها بخطى جديرة بالتنويه. وتم انتخاب أول امرأة عضوا في البرلمان في الانتخابات العامة الماضية. كما أنه يترأس البرلمان ويترأس مجلس الشيوخ امرأة أيضا، ويضم مجلس وزرائنا امرأتين. وقد تضافرت الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية على كل المستويات.

غير أننا لا نزال، رغم هذا التقدم، نعاني من الإحباط الشديد، فيما يتصل بالتنمية. ذلك أن التقدم الذي أحرزناه حتى الآن مهدد بأن يُطاح به. وبما أننا دولة نامية صغيرة متوسطة الدخل، فما نُعطاه باستمرار هو الإمساك بحد السيف القاطع، عندما يتعلق الأمر بعدد من مسائل التنمية الدولية. فكأن المجتمع الدولي يعاقبنا لأننا حققنا شيئا من التقدم، بموارد هزيلة جدا وبالرغم من تحديات خارجية قاسية.

إن توافق آراء مونتيري يمثل عهدا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، هدفه رفع مستوى تمويل التنمية. ومع هذا، ليس في توافق مونتيري شيء، يمكن أن تستفيد منه البلدان المدعوة متوسطة الدخل. وقد اضطلعنا بالمسؤوليات المنوطة بحكومات البلدان النامية، على نحو ما نص عليه توافق آراء مونتيري. وما زلنا نتجاوز هذه المسؤوليات لتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والحكم الرشيد، في قوانين أحيلت إلى البرلمان، في الشهر السابع من فترة حكم حكومة أنتيغوا وبربودا الحالية.

جرى كل ذلك على خلفية اتجاه إلى الانخفاض في تدفق أموال المساعدة الإنمائية الرسمية إلى منطقة البحر الكاريبي. ومن الضروري أن تشمل الاتفاقات الدولية الخاصة بتمويل التنمية، كتوافق آراء مونتيري، جميع البلدان النامية، لا أن تستبعد البلدان التي حققت قدرا من التقدم. وما كان لإحباطنا من توافق آراء مونتيري ومن تمويل التنمية بوجه عام أن يكون بهذه الحدة لولا التحديات القاسية التي نواجهها في مجالات أخرى، هي بمثابة محرك للنمو الاقتصادي والتنمية.

لقد اضطررنا إلى أن نتساءل عما إذا كان نظام التجارة الإنمائي المنحى شيئا يريده المجتمع الدولي حقا. وقد انجرّ جيراننا في الجماعة الكاريبية إلى معارك تجارية طاحنة، وهم يكافحون لإبقاء قطاعهم الزراعي على قيد الحياة، إلى صناعتي الموز والسكر. وقد كانت الجماعة الكاريبية تندب طوال سنوات، ولا تزال، أهمية هذين القطاعين لكسب أرزاق شعبنا. ومن شأن نظام تجاري إنمائي المنحى ألا يبتر أرجل لاعبين مستضعفين وصغار كهؤلاء ويدعهم يترفون. وهذا بالضبط ما بات معروفا عن جيراننا من أعضاء الجماعة الكاريبية المنتجين للموز وللسكر.

وكما لو لم يكن ذلك كافيا، نجد أنفسنا الآن، نحن في أنتيغوا وبربودا، أمام هجمة في قطاع آخر. في الأسبوع الماضي، وخلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تكلم رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا (انظر A/60/PV.4) عن حاجتنا إلى التماس تدخل منظمة التجارة العالمية في نزاعنا مع الولايات المتحدة حول المقامرة على الإنترنت. ومع ثبات كون تجارة المواد الزراعية تجارة دائمة الصعوبة على الدول النامية عامة، وعلى الدول الجزرية الصغيرة على نحو خاص، يكاد قطاع الخدمات أن يكون الخيار الوحيد المتبقي في الوقت الراهن للتنويع. وقد كان قطاع السياحة في أنتيغوا وبربودا، رائج الأعمال، لكنه قطاع شديد التقلب، وتقتضي مستويات تعرضنا البيئي والاقتصادي التحديد الاستراتيجي لخيارات أخرى للنمو الاقتصادي والتنمية. وما المقامرة على الإنترنت سوى أحد هذه الخيارات. ولكنا نجد من الصعب بصورة متعاظمة، بسبب الممارسات التجارية غير النزيهة للبلدان المتقدمة النمو، وخاصة الولايات المتحدة، أن نحقق مكاسب إنمائية من المقامرة على الإنترنت.

يضاف إلى ذلك أن مبدأ المعاملة الاستثنائية والتفضيلية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، كالدول الجزرية الصغيرة النامية، تتعرض لهجوم مستمر من قبل البلدان المتقدمة النمو إلى حد بعيد. وبعد إنعام النظر والتقييم الحريص، نحن ملزمون بالاستنتاج أن ليس هناك أي شيء ملموس للدول الصغيرة النامية في توافق آراء مونتيري. نحن نخسر المعركة في قضية التجارة، ولذا، نحاول شد عربتنا، مضرب المثل، إلى قطار الاستثمار الأجنبي المباشر، كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية. ولكن، هنا أيضا، تواجه جهودنا الإحباط. لماذا؟ بسبب ديون لا تتوفر معها أسباب البقاء الاقتصادي.

وقد بينت تجربتنا أن البلدان المثقلة بالديون تجد من الصعوبة بمكان اجتذاب الأموال الدولية الخاصة وأصبح المجتمع الدولي يدرك الآن أهمية تخفيض الديون وإلغائها في سبيل التنمية. ونحن نحث على أن يولي المجتمع الدولي حالة البلدان المتوسطة الدخل، المثقلة بالديون، اهتماما جديا، وإذا لم يُبذل المزيد لمعالجة مشكلة ديون البلدان المتوسطة الدخل، نكُن مهددين بخطر عكس مكاسبنا الإنمائية خسائر. وبدلا من التخفيض، قد يكون صافي النتيجة الفعلية زيادة حدة الفقر.

وتؤيد أنتيغوا وبربودا كل التأييد جميع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى توفر أسباب بقاء البيئة، تواجه الجزر الصغيرة، كأنتيغوا وبربودا

تحدي شدة صغر المجال البري وسرعة عطب النظم البيئية، وهي شديدة التعرض لخطر الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ. يزيد هذه التحديات تعقيدا اعتمادنا الشديد على البيئة الطبيعية لدعم ناتجنا السياحي، الذي يناهز ٨٠ في المائة من إجمالي دخلنا الوطني. وثلثا أراضي جزيرة بربودا لا ترتفع عن مستوى البحر سوى بضعة أقدام. والأخطار التي تهدد بيئتنا الطبيعية أخطار تهدد طريقة عيشنا ووجودنا ذاتها. ولهذا فإننا نشيد بالفقرتين ٥١ و ٥٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بمسألة تغير المناخ.

لقد أرجعنا الخراب الذي سببته القوة المتزايدة للأعاصير إلى الوراء سنين، إن لم نقل عقودا، على مستوى التنمية. تؤكد أنتيغوا وبربودا على ضرورة تخفيف السياسات لآثار الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى في البلدان الصغيرة النامية وكذا على إنشاء نظام دعم فعال وطويل الأمد للبلدان التي هي في مرحلة الانتعاش من آثار الكوارث.

إن للاتجار الدولي بالمخدرات آثارا أمنية مهمة في جزرنا. فغالبا ما يستعمل المتاجرون بالمخدرات شواطئنا والمياه المحيطة بنا كنقاط شحن لحمولاتهم غير المشروعة، مما يؤدي إلى ازدياد العنصر الإجرامي في مجتمعاتنا الهشة. ويعمل هؤلاء المجرمون في إطار شبكات متطورة جدا تتجاوز قدرات مواردنا. وهذه حالة تعرض للخطر أمن المنطقة برمتها. هذا مجال يتطلب المزيد من الاهتمام الدولي.

وتوافق أنتيغوا وبربودا على الكثير من التوصيات الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة، كما تنص على ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. إننا نؤيد مقترحات الإصلاح تلك التي تهدف إلى جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وزيادة شرعيتها وتعزيز عملها.

في الوقت الذي تتعرض فيه تعددية الأطراف للهجوم، نظل نحن، بوصفنا دولا صغيرة نامية، واعين بالحاجة إلى الأمم المتحدة. كما نشاطر توخي تحقيق السلام والأمن ويثلج صدورنا الاعتراف المتزايد بأنه لا يمكن أن يتحقق السلام والأمن بدون التنمية. وندعو إلى زيادة الاعتراف الصريح بارتباط الأمن بالتنمية وإلى أن تمنح التنمية الاقتصادية لكل البلدان نفس الأولوية التي تمنح للسلام والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوتش بوريت، وزير خارجية مملكة كمبوديا.

**السيد أوتش** (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى غيري من ممثلي الدول في الإعراب عن تهانئنا لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. أنا على ثقة بأنه، تحت قيادتكم المقتدرة، ستستجيب الجمعية العامة بحكمة وفعالية لحاجات وتوقعات المجتمع الدولي. أود أن أؤكد لكم دعم كمبوديا وتعاونها الكاملين، وأنتم تضطلعون بمهام منصبكم السامي.

إذ أشيد بجهود ومساهمات السيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، أود كذلك أن أعرب عن تقديري للأمين العام كوفي عنان على رؤيته السياسية والتزامه الراسخ بالجهود الرامية إلى تعزيز وتنشيط دور الأمم المتحدة في تأمين السلام الدولي وتعزيز الأمن والتعاون الدوليين.

في هذه الأوقات التي تتسم بعدم اليقين والصعوبات، التي يبدو فيها العالم وقد اجتاحته الصراعات والمحن، جدد مؤتمر القمة للجمعية العامة والوثيقة الختامية التأكيد على التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة كما أمدّانا بأمل جديد في تحقيق أهدافنا السامية المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار في العالم، وهو شرط لا بد منه لتحقيق التنمية والرخاء للبشرية جمعاء. لا شك في أن الوثيقة الختامية لم تستجب لكل شواغلنا، غير أنها وفرت لنا إطارا لعملنا في المستقبل. من

المهم بالنسبة لنا أن نبقي الأمل حيا في أنفسنا وأن نبقى على التزامنا بتحقيق السلام العالمي وبالقيام بالخطوات الضرورية لضمان تحقيق هذا الهدف النبيل في يوم من الأيام.

وإن كمبوديا، بوصفها بلدا خرج حديثا من حروب وصراعات داخلية دامت سنوات عديدة، تفهم الأهمية القصوى للسلام. إن كمبوديا مقتنعة تماما بأن الزيادة في عدد الأسلحة لن يجلب المزيد من الأمن للعالم. ولا يمكن التعامل مع نزع السلاح بصورة منعزلة، شأنه في ذلك شأن أية مسألة أخرى يتضمنها جدول أعمالنا اليوم. هناك حاجة ملحة إلى تناول هذه المسألة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وإننا نرى أن دعم تدابير بناء الثقة لازم لمواصلة هذا المسعى. وقد أكدت التجارب التي اكتسبها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو الآن في السنة الحادية عشرة من وجوده، صواب ذلك النهج.

هذا هو ما يفسر الأساس المنطقي لتصديق كمبوديا على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وكمبوديا من مناصري تعزيز القانون الدولي الذي يتضمن، في جملة أمور، الصكوك الرئيسية التي تمكن من كبح سباق التسلح، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا نلاحظ باستياء وقلق بالغ أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا لم يفض إلى تحقيق أية نتائج، كما نأسف لعدم التوصل إلى توافق آراء بشأن تلك المسألة ذات الأهمية الحاسمة جدا في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى. إن كمبوديا تؤمن إيمانا راسخا بضرورة ومنفعة نزع السلاح. نعتقد أن الناس بحاجة إلى الغذاء وليس إلى الأسلحة.

بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تغيرت تصورات الأمن تغيرا جذريا. فليس هناك شخص ولا بلد في مأمن من الإرهاب الذي سبب معاناة يعجز عنها الوصف وموت الأبرياء. كما أنه لا يفرق بين الغني والفقير والقوي والضعيف، بين الدولة العظمى والنقطة الصغيرة في المحيط، كما رأينا في أجزاء كثيرة من العالم. إذ أتى الموت، كُنَّا كلنا سواسية. لا يمكن أن نضمن أمن شعبنا عن طريق الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة فقط.

وهناك تهديد آخر خلقته قوى الطبيعة، وهو إعصار كاترينا، الذي دمر ولايات لويزيانا وميسيسبي وألاباما وحتى فلوريدا، رسخ فينا الاقتناع بذلك. إن الدماغ البشري عامل حاسم لجهودنا الرامية للتصدي لتهديدات الأمن وللتهديدات كيفما كانت طبيعتها وهو ما يكمن وراء هذه الجهود. ولهذا فإنه من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تكون استراتيجياتنا ذات طبيعة وقائية وشاملة وعالمية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم شعب الحكومة الملكية لكمبوديا، عن خالص التعازي لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم وأيضا عن عميق مواساتنا للناجين من ذلك الحادث المأساوي.

خلال مؤتمر القمة، أيد قادتنا تحديد الأمين العام لعناصر استراتيجية لمكافحة الإرهاب. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تساهم في جهودنا المتضافرة الرامية إلى مكافحة الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره، في احترام تام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. آمل أن تؤدي جهودنا المشتركة إلى اتفاق بشأن الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب.

وفي إطار سياسة الحكومة للقيام بدور فعال في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وخاصة من خلال الوفاء بالتزاماتها التي حددتها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، اتخذت كمبوديا بعض الإجراءات الضرورية مؤخراً.

ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة في قانوننا الوطني لمكافحة الإرهاب، في جملة أمور.

وكما تعلمنا من تجربتنا عبر السنين، فإن أسباب الإرهاب لا تنشأ بصورة عفوية. فمن خلال جهود مستمرة وحثيثة للتشجيع على التسامح وتعزيز التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والديمقراطية، وبناء تحالف عالمي يضم جميع الحضارات والأديان والثقافات والأنظمة السياسية، يمكننا مكافحة الظلم والفقر والأسباب الأخرى لتلك الأعمال الشريرة والمهلكة في كثير من الأحوال. وتكتسي تلك الإجراءات طويلة الأمد أهمية خاصة في مهمتنا لمنع أعمال العنف والعدوان المفرط.

ومنذ ستين عاماً خلت، أنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من آفة الحرب. ومع ذلك، فإن أسس السلام تكمن في نجاح حكوماتنا وشعوبها والمجتمع الدولي برمته في رسم مستقبلها ومستقبل أطفالها من خلال تحسين الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية وفرص العمل في بيئة اجتماعية يسودها الأمن والأمان ويحترم حكم القانون وثقافة الجدارة والأمانة.

ومن نافلة القول إن التنمية هي عماد السلام. ولا يمكن أن تستمر التنمية في جزء واحد من العالم دون الأجزاء الأخرى. وتؤمن كمبوديا بالملكية الوطنية لوضع استراتيجيات لتطوير نفسها. ونؤمن أيضاً بالحاجة إلى الشراكة الدولية وبأهميتها الحاسمة. وبالمثل، نؤمن بأهمية الحكم الرشيد على المستويين الوطني والدولي. وإلا، كيف نفسر تكافلنا المتبادل؟ فالشفافية والمساءلة المتبادلة هما خير ضمان لشراكة ناجحة.

لقد أعربت كمبوديا عن التزامها الكامل بإعلان الألفية. وفي عام ٢٠٠٣، حددت كمبوديا أهدافها الإنمائية المحلية في إطار الأهداف الإنمائية العالمية للألفية، لتُعْرَف بالأهداف الكمبودية الإنمائية للألفية. وهي تعكس واقع بلدنا، وتستند إلى توافق آراء قوي. واعتمدت مؤشرات محددة لكل هدف من هذه الأهداف، ومن بينها مؤشرات للقيم القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي يتعين تحقيقها بحلول أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وإجمالاً، تشمل الأهداف الكمبودية الإنمائية للألفية تسعة مجالات لأهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، و ٢٥ هدفاً شاملاً، و ١٠٦ أهداف محددة تغطي الفقر المدقع والجوع؛ والتعليم الأساسي العام لمدة تسع سنوات؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ووفيات الأطفال وصحة الأمهات؛ ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والأمراض الأخرى؛ والاستدامة البيئية؛ والشراكة العالمية من أجل التنمية؛ وإزالة الألغام والذخائر غير المتفجرة ومساعدة الضحايا.

وفي الوقت الحالي، نعكف على وضع خطة وطنية للتنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ من خلال دمج خطتنا الأولية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية واستراتيجيتنا الوطنية للحد من الفقر وإدماجهما ضمن الأهداف الكمبودية الإنمائية للألفية. واستراتيجية الحد من الفقر التي ستنتج عن ذلك والقائمة على أساس الأهداف الكمبودية الإنمائية للألفية سترسخ جذورها في إطار ”الاستراتيجية المتعامدة“ للنمو وتوفير فرص العمل والإنصاف والفعالية، التي تشكل برنامجاً سياسياً للحكومة الملكية في الهيئة التشريعية الثالثة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) للجمعية الوطنية الكمبودية.

إن تقدمنا على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعترضه بعض المعوقات، من بينها العجز المزمن للصناديق الاستثمارية عن تلبية احتياجاتنا ذات الأولوية. ومن الضروري سد هذه الفجوة في الموارد من خلال تدفق متزايد للتمويل الخارجي. وهذا أمر لا بد منه لأن الامتيازات الحالية التي منحها المجتمع الدولي لأقل البلدان نمواً مثل كمبوديا

لا توفر لنا سوى منافع محدودة وعلينا أن نكملها من خلال زيادة تدفقات التمويل الإنمائي. وإذا ما أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد من تعزيز التدفقات المالية من خلال تقديم المعونة، وتخفيض خدمة الدين وزيادة تدفقات الحسابات الجارية بغية سد فجوات الموارد ودعم النمو المتوخى.

وفي هذا الصدد، نجدد نداءنا لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً. ونرحب بتحديد العديد من البلدان المتقدمة النمو لجداول زمنية لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥، والوصول إلى نسبة ٠,٥ في المائة على الأقل بحلول سنة ٢٠٠٩. ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد على أن تبذل جهوداً ملموسة في هذا الصدد، وندعوها إلى وضع جداول زمنية لتحقيق هدف ٠,٧ في المائة . ونحث تلك البلدان أيضاً على بلوغ هدف ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

وترحب الحكومة الملكية الكمبودية باستئناف المحادثات السداسية بشأن شبه الجزيرة الكورية. ولا يقل أهمية مواصلة الحوار بين الكوريتين. ونؤمن بأن قنوات الاتصال المفتوحة أساسية لبناء أساس قوي للمساعي الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

ونرحب أيضاً بالتطورات الإيجابية الأخيرة في الشرق الوسط، وما فتئنا نشجع على تطبيق خريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبعد كل سنوات الحرب والصراع، نجدد دعوتنا للطرفين إلى مواصلة اتخاذ خطوات نحو السلام، مهما كانت صغيرة، لإتاحة الفرصة لأطفال فلسطين وإسرائيل للعيش في وئام.

إن الأوضاع البائسة في أفريقيا تتطلب منا اهتماماً بالغاً. فهناك أعداد كبيرة جداً من الأطفال والبالغين في أفريقيا الذين طالت معاناتهم نتيجة العديد من الصراعات. وفي نهاية المطاف، يتعين على المجتمع العالمي، من خلال الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية للدول الصناعية الكبرى، أن يبذل جهوداً أكثر فعالية وأن يتخذ الإجراءات الملائمة لمعالجة الحالة المزرية لأعداد كبيرة من البشر الأبرياء في أفريقيا جنوب الصحراء.

ومن المهم ألا نفقد الأمل أبداً، وكما يبين التاريخ، فإن الأمل هو الذي يساعدنا على اجتياز أوقات عصيبة والتصدي لتحديات صعبة. وبفضل الأمل نساعد الآخرين. وبفضل الأمل، نقبل مساعدة الآخرين لنا. ومع أننا نواجه معركة شاقة حقاً في محاولاتنا للتغلب على تحديات السلام والأمن والتنمية معاً، فإن أهدافنا النبيلة لتوفير مستقبل أفضل لأطفالنا وأحفادنا سوف تتحقق. علينا أن نثق بالأمم المتحدة، بيتنا المشترك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيصل المقداد، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية.

**السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن خبرتكم المشهود لها في العمل الدولي، وخاصة في منظومة الأمم المتحدة، هي ضمان لنجاح عملنا. ولا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكرنا وتقديرنا للجهود التي بذلها سلفكم السيد جان بينغ، وزير خارجية غابون، لإنجاح مداولات الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

ويسعدني أن أُعبّر عن امتناننا للجهود التي يبذلها السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تنفيذ قرارات المنظمة وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها.

شهدت الأمم المتحدة خلال ستين عاما من وجودها نقاشات حادة وخلافات مريرة. إلا أن هذه المنظمة ما زالت منبرا للحوار بين الأمم حول كيفية بناء عالم آمن. وفي الوقت الذي نتفق فيه مع آخرين حول الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وأخذ التطورات الدولية الجديدة بعين الاعتبار، إلا أننا نؤكد أن هذه العملية يجب أن تكون بنّاءة، تأخذ بعين الاعتبار الدروس التي تعلمناها والخبرات الإيجابية التي حققتها الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه العملية يجب أن توحدنا، وألا تفرقنا. ومن خلال اتفاق واسع يمكن لنا أن نعزز سلطة وشرعية الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة بشكل فعال لتحديات القرن الحادي والعشرين. وعلينا أن لا ننسى أن هذه المنظمة هي منظمتنا جميعا وليست لأية جهة واحدة بشكل خاص، وعلينا أن نمتلك الحكمة للحفاظ عليها للأجيال القادمة.

قبل خمس سنوات اعتمدنا إعلانا رسمنا فيه رؤية للمجتمع الدولي في الألفية الجديدة. وللأسف، فإن الحقيقة والوثائق تظهر أن النتائج لم ترفق إلى حجم التوقعات. فلم تتحقق الأهداف التي تم تحديدها. وما زال الفقر والجوع والأمراض المعدية تجتاح العالم. وما زال التوتر والاحتلال الأجنبي يهددان الأمن الدولي، فضلا عن تعطيل التنمية لسكان المناطق الخاضعة للاحتلال. أما الفشل في نزع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، فإنه يجلب الخوف والتهديد للسلام. ولم يعد من الممكن تأخير إصلاح النظام الاقتصادي العالمي. كما لا ينبغي أن ينحصر الإصلاح في هذه المنظمة الدولية فحسب، بل يجب أن يمتد إلى جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وخاصة تلك التي تساهم في صنع القرار الاقتصادي.

إن الطريق الأساسي للتقدم يكمن في الإنصاف والمساواة والمشاركة الديمقراطية، ويجب أن تكون مؤسسات بريتون وودز، التي تؤثر قراراتها بشكل فعال على الحياة في دولنا، المرشحة الأولى للإصلاح الذي طال انتظاره. كما نذكّر في هذا الصدد بالتوصية التي صدت عن العديد من قمم الشمال والجنوب على حد سواء والتي تنص على حق الدول النامية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بدون عوائق وبعيدا عن فلسفة التسييس. وفي هذا المجال، ونحن نتحدث عن التنمية، فإنه لمن دواعي سرورنا الإشادة بالنتائج الهامة التي تمخضت عنها القمم الإنمائية الثلاث التي عقدت في الأشهر الخمسة المنصرمة، وهي القمة الأفروآسيوية والقمة العربية الأمريكية الجنوبية وقمة الجنوب الثانية، وتأكيد رفضها لسياسات العقوبات الأحادية الجانب لمخالفتها الصريحة لمبادئ الميثاق والقانون الدولي ولأخطارها الكبيرة على الخطط التنموية ومسيرة الإصلاح في البلدان المستهدفة.

لقد دار الحديث الأساسي في الاجتماع الرفيع المستوى حول موضوع إصلاح عمل الأمم المتحدة. ولا نعتقد أن عملية الإصلاح ستكون مكتملة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار عدم تمكن الأمم المتحدة من تنفيذ قراراتها المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، لأسباب لا يجهلها أحد. وتتمثل هذه الأسباب بشكل أساسي في تقديم البعض لدعم سخي وحماية لا حدود لهما للعدوان الإسرائيلي على الدول العربية، ولاستمرار احتلالها للجولان السوري وللأراضي الفلسطينية ولما تبقى من الجنوب اللبناني. لقد أعلنت سورية أن سحب المستوطنين والقوات الإسرائيلية من غزة خطوة أولى بكل تأكيد، لكن هذا وحده لا يكفي للسلام. إن المطلوب هو تطبيق كافة قرارات الأمم المتحدة وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وعودة الجولان المحتل واللاجئين إلى أرضهم.

وهنالك محاولات لا تهدأ من الجانب الإسرائيلي بشكل خاص، ومن يدعمه، لتصوير هذا الانسحاب على أنه إنجاز هائل ومؤلم في نفس الوقت. إلا أن هؤلاء ينسون، أو بالأحرى يتناسون، أن احتلال إسرائيل المؤلم لقطاع غزة كان مستمرا منذ ما يزيد عن ثمانية وثلاثين عاما عانى خلالها أهلنا في قطاع غزة بشكل خاص من ويلات الاحتلال وممارساته الإنسانية. كما أن هذا الاحتلال البغيض ما زال يجثم على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، وعلى مواطنينا وأرضنا السورية المحتلة في الجولان. وكما أكدت العديد من الوفود في بياناتها أمام هذه الدورة، فإنه مطلوب من الأسرة الدولية أن تكون حذرة وأن تطالب بأن يكون الانسحاب الإسرائيلي من غزة انسحابا تاما من الأرض والبحر والجو كي يمكن اعتباره انسحابا تاما. كما أنه لا يجب القبول بأن يكون هذا الانسحاب غطاء لاستمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية، وبقاء المستوطنات في تلك الأراضي، وكذلك جدار الفصل، حيث أكدت جمعيتنا العامة تأييدها لفتوى محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته، ورفضت إسرائيل ذلك.

لقد اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر القرار الإسرائيلي بضم الجولان باطلا ولاغيا. كما أصدرت الجمعية العامة عشرات القرارات التي أدانت جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير طبيعة الجولان السوري المحتل ومركزه القانوني، واعتبرتها باطلة ولاغية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقيات جنيف. وقد طردت إسرائيل، في تحد منها لقرارات الشرعية الدولية، حوالي نصف مليون سوري من أراضيهم، وتعتقل العشرات من أبنائه الذين مضى على اعتقال بعضهم أكثر من ثلاثين عاما. وما زالت تدعو إلى بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي السورية المحتلة. والسؤال المطروح هو أنه إذا كانت إسرائيل تدعي أن سحب مستوطنيها أمر مؤلم، وإذا كانت صادقة في رغبتها بتحقيق السلام في المنطقة، فلماذا تستمر حكومتها في بناء المستوطنات وجذب المستوطنين إلى الأراضي العربية السورية والفلسطينية المحتلة؟

لقد بذلت سورية كل جهد ممكن من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، واستمرت في إعلان استعدادها لاستئناف عملية السلام دون شروط، آخذة في الاعتبار أن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ليس شرطا مسبقا. إلا أن كل هذه الجهود ذهبت هباء نتيجة لأطماع إسرائيل وتحديها للشرعية الدولية. ومن هنا نود أن نؤكد أن السلام الذي تتطلع إليه الأسرة الدولية في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا إذا انصاعت إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وقبلت بالمبادرة التي طرحتها الدول العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وتم التأكيد عليها في قمتي تونس والجزائر.

إن الأسرة الدولية تتابع الأوضاع المأساوية التي يمر بها العراق الشقيق نتيجة لاحتلاله ومحاولات تفتيت وحدة أرضه وشعبه. ونحن الآن أمام وضع مأساوي قاد إلى مقتل الآلاف من أبناء العراق الأبرياء وإلى تدمير البنية التحتية لهذا البلد الشقيق. وانطلاقا من حرصنا على وقف نزف الدماء، فإننا اتخذنا العديد من الإجراءات التي شكلت عبئا على مواردنا حيث نشرت سورية الآلاف من جنودها على طول الحدود العراقية – السورية، كما قمنا بتوقيف عدد كبير من الذين حاولوا التسلل إلى العراق. وفي مقابل ذلك، لم يقم الذين يسوقون التهم ضد سورية طيلة الوقت بتحمل مسؤولياتهم بوضع رقابة فعالة على الحدود من الجانب الآخر، لأن المسؤولية مشتركة بين البلدين المتشاطرين للحدود. وبالرغم من وعد البعض بمساعدتنا وتقديم معدات

تقنية لمراقبة الحدود، فإنهم لم يفوا بالتزاماتهم. وتدين سورية الأعمال الإرهابية التي وقعت وتقع في جميع أنحاء العراق، ويذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين المدنيين الأبرياء. وتؤكد أن الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعبا يتطلب في هذه الظروف الدقيقة التمسك التام بالوحدة الوطنية بين جميع فئات وشرائح الشعب العراقي. وتدين سورية أيضا جميع الدعوات التي تستهدف إشعال الفتن والاقتتال بين أبناء الشعب العراقي الواحد، والتي تقف وراءها قوى مشبوهة تهدف إلى زرع الفوضى وقتل الأمل وزيادة المعاناة المتفاقمة هناك. وسوف تستمر سورية بدعم العملية السياسية في العراق، ليتمكن العراق والعراقيون من تجاوز محنتهم وممارسة حقهم في تقرير المصير، في إطار عراق موحد آمن ومزدهر.

تشعر سورية بالارتياح للاهتمام الذي تبديه منظمتنا الدولية ودولها الأعضاء بمحاربة الإرهاب والقضاء عليه. وأجد من الضروري أن أؤكد أن سورية كانت من أوائل البلدان التي عانت من الإرهاب وكافحت من أجل استئصاله ووضع حد له. وسورية تؤكد، من على هذا المنبر، استمرار تعاونها مع جميع الدول للقضاء على الإرهاب، وتطبيق كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما وقعت سورية وصادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب، والتي كان آخرها توقيع سورية على اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي، وذلك في اليوم الأول من فتح باب التوقيع عليها بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر الجاري. إن سورية تؤكد أنه من الهام جدا عدم الخلط بين الإرهاب الذي نكافح ونتعاون بكل إخلاص للقضاء عليه، وبين النضال العادل للشعوب من أجل التحرر والاستقلال وإنهاء الاحتلال الأجنبي، وهو الحق الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة، الذي تتمسك به معظم الدول الأعضاء في منظمتنا الدولية. كما كانت سورية السباقة لطرح مبادرة في عام ١٩٨٦ لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب ومعالجة أسبابه وجذوره.

لقد أثبتت النتيجة التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انفض عقده منذ أشهر خلت، ضرورة إعادة تركيز الجهد الدولي على نزع الأسلحة النووية وتحقيق عالمية المعاهدة. إن الواقع يشير بشكل واضح إلى أهمية العودة إلى مبدأ التعددية الدولية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الناظمة لمسائل نزع السلاح. ومهما يكن الأمر، يبقى الشرق الأوسط منفردا بواقع يثير القلق والاستهجان في آن معا. فإسرائيل ما تزال تنفرد ببرنامج نووي عسكري خطير خارج أي إطار دولي، وترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حين أن جميع دول المنطقة أطراف في الاتفاقية ويلتزمون بروحها ونصها.

وهنا لا بد من التذكير مرة أخرى بالمبادرة التي تقدمت بها سورية باسم جميع الدول العربية أمام مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط تمهيدا لإعلانها منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية الأخرى وضمان عدم انتشارها.

يشهد بلدي سورية عملا دؤوبا يهدف إلى إجراء إصلاحات شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمدت خطة سورية في مجال التنمية البشرية على الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث أصبحت أهداف الخطة أهدافا مرحلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم استراتيجية الحكومة السورية على الأسس والمبادئ التشاركية في عملية التنمية، التي يجسدها مفهوم الشراكة التنموية الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي. وتسعى سورية في هذا المجال إلى تطوير الاستثمارات الداخلية، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، وتعزيز البنية التحتية، وتحسين كفاءة المؤسسات، والقضاء على الهدر ومحاربة الفساد. وقد

صدرت مؤخرا تقارير هامة تم إعدادها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنها تحليل الاقتصاد الكلي، وتقرير عن الفقر، وتقرير التنمية الوطني، وتقرير أهداف الألفية، وتقرير التنمية البشرية حول التعليم. كما تولي سورية العناية والاهتمام المطلوبين لتمكين المرأة من ممارستها لدورها وتعزيز حقوقها، وتولي أيضا الاهتمام الكامل للطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين وضمان مستقبلهم.

تدعم سورية إصلاح مجلس الأمن الهادف إلى تحسين أساليب عمله بما في ذلك تحقيق مزيد من الشفافية فيها. وكما أكدنا سابقا، فإننا نؤكد على أهمية تمثيل جميع الأقاليم فيه بشكل عادل من خلال توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وضرورة أن يتم تمثيل الدول العربية بمقعد دائم في أي توسيع لعضوية المجلس.

وتبقى أفريقيا في مركز اهتمام سورية أيضا، فبدون الاستقرار في أفريقيا لن تكون هنالك تنمية حقيقية في العالم. ويدعو إعلان القمة إلى بذل جهود كافية لتلبية الحاجات الخاصة لأفريقيا. ونعتقد أن ذلك ضروري وصحيح. ولا نعتقد أن مجلس الأمن يستطيع حل مشاكل أفريقيا من خلال عقد مزيد من الاجتماعات حولها. بل إن الأهم من ذلك هو إنجاز الأعمال الملموسة للاستجابة لصوت أفريقيا، واحترام وجهة نظرها وأخذ اهتماماتها بعين الاعتبار. ونشيد في هذا المجال بما يقوم به الاتحاد الأفريقي من وساطات ومساع حميدة لحل الأزمات في أفريقيا.

يقف عالمنا المعاصر والدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تمثلها الأمم المتحدة على عتبة مرحلة جديدة. فلنرتق جميعا إلى مستوى التحديات التي نواجهها كي نضمن للبشرية مستقبلا ينعم بالأمن والاستقرار والسلام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كريستي لينتونن، رئيسة وفد جمهورية فنلندا.

**السيدة لينتونن** (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالقول إن فنلندا تشعر بالسرور لرؤيتكم، سيدي، ترأسون الدورة الحاسمة إلى أقصى حد للجمعية العامة. ونشيد أيضا بسلفكم، جان بينغ ممثل غابون، الذي عمل بشكل دؤوب وناجح على تعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر صلاحية.

في مؤتمر قمة الألفية، قبل خمس سنوات، وضعنا جدول أعمال طموحا ومتطلعا إلى الأمام للأمم المتحدة في الألفية الجديدة. ونجاحنا هناك كان نتيجة توفر إرادة سياسية مشتركة فريدة وروح متفائلة مؤمنة بقدرتها على العمل. وعن طريق المساعي المبذولة في مؤتمر القمة تعززت تلك الروح وتعمقت جذورها فيما بين قادة العالم. وبنينا على ذلك النجاح في مونتيري وجوهانسبرغ. نشأ أمل في أن العالم يتحرك صوب دورة إيجابية، وأن جميع زوارقنا ستتحرك وأن التهديدات الجديدة والقديمة ستتصدى لها عزيمة مشتركة.

والوثيقة الختامية التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في الأسبوع المنصرم كانت من وجوه كثيرة خطوة إلى الأمام. في مؤتمرات أخرى فشلنا في الارتقاء إلى توقعات شعوبنا. بيد أن ذلك لا يشير بالضرورة إلى تآكل دائم لإرادتنا السياسية المشتركة وجدول أعمالنا المشترك. ولكنه كان، وأنا واثق بذلك، في المقام الأول نتيجة عن ضخامة المهمة الماثلة أمامنا: إعادة التأكيد على الأهداف التي اتفق عليها قبل خمس سنوات، وتقييم التقدم المحرز منذ ذلك الوقت والتعجيل بتحقيقه، والإصلاح الجوهري لمنظمة الأمم المتحدة – وذلك كله في نفس الوقت. ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة ستتمكن، تحت قيادتكم، السيد الرئيس، من إحراز مزيد من التقدم ذي المغزى في الدورة الحالية. دعوني أتعهد بتأييد فنلندا التام لكم، سيدي، ونحن نعد لاستئناف

رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من السنة القادمة.

وتؤيد فنلندا البيان الذي أدلت به في وقت سابق المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. دعوني أعلّق بضعة تعليقات مضمونية إضافية على وجه الدقة.

أولا، لو حاول مرء أن يحدد هوية النتيجة الإيجابية الأهم عن العملية الهامة جدا الجارية الآن في الأمم المتحدة منذ الخطاب المعنون ”مفترق طرق على الطريق“ الذي ألقاه الأمين العام قبل سنتين (انظر A/58/PV.7)، فلعلها تكون القبول العالمي تقريبا بالعلاقة الوثيقة بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان. بالمقارنة بالحالة قبل خمس سنوات ننظر الآن إلى كل المسائل بطريقة متكاملة حقا. في المقام الأول فإن الإدراك الواسع للدور المحوري لسيادة القانون بالنسبة إلى الأمن والتنمية هو الذي يستوقف نظرنا بوصفه إدراكا ثوريا تقريبا.

أود أن أؤكد على نحو خاص على مركزية سيادة القانون في تشجيع التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستمر. نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الأساس الصلب لسيادة القانون إذا أردنا دعم البلدان النامية في بناء قدرتها الوطنية على خلق الثروة والانطلاق اقتصاديا.

ويسعد فنلندا أن تلاحظ إيلاء الاهتمام الأكبر وتخصيص الموارد ضمن منظومة الأمم المتحدة في مجموعها لدعم سيادة القانون ونشاطات أخرى متعلقة بها. بيد أن من اللازم القيام بأكثر من ذلك كثيرا. يجب علينا أن نتذكر أن المساءلة والحكم الصالح على الصعيد العالمي يبدآن على الصعيد الوطني، عن طريق تعزيز المؤسسات الديمقراطية المحلية، والعمليات الديمقراطية الداخلية، وسيادة القانون، والسلطات القضائية المستقلة، ودور البرلمانات. في هذه الميادين يمكن للأمم المتحدة ويجب عليها أن تساعد الدول الأعضاء المحتاجة في بناء قدراتها الوطنية.

ثانيا، ثمة ميدان نود أن نرى مناقشته ومزيدا من التوسع في دراسته هنا في الأمم المتحدة، وهو العلاقة المتبادلة بين التنمية والعدالة الاجتماعية. وكما أشار ”تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٥“ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن التباينات العميقة القائمة على الثروة والموقع الإقليمي والجنس والانتماء العرقي تضر بالنمو. ويضيف التقرير ما نعرفه فعلا، أي أن تلك التباينات تلحق الضرر بالديمقراطية وأيضا بالتماسك الاجتماعي.

ثالثا، أود أن أستهدف الفساد بوصفه آفة تقوض كلا من سيادة القانون والعدالة الاجتماعية. الفساد – استغلال موقع من مواقع النفوذ لتحقيق المنفعة الخاصة – عقبة خطيرة على طريق التنمية. إنه يقوض أسس الديمقراطية والبنى الاقتصادية التي لها مقومات البقاء. وتبين تجربتنا أن القاعدة القيمية التي تنهض بالاعتدال والارتداع الشخصي والصالح المشترك تميل إلى كبح الفساد. ونفس الأمر ينطبق على البنى التشريعية والقضائية والإدارية التي ترصد عن كثب إساءة استعمال السلطة وتحاذر منها. وتسهم عوامل أخرى في مستوى منخفض من الفساد، وهي تشمل بروز النساء في صنع القرار السياسي وتباينات الدخل المنخفض بين السكان. الفساد المنخفض المستوى له علاقة متبادلة بالقدرة الكبيرة على التنافس الاقتصادي والكفاءة الأكبر في الحكم. إنني أحث حثاً قويا الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة في مجموعها على مضاعفة جهودها لمساعدة الدول الأعضاء في محاربة الفساد. فذلك جوهري إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا، فيما يتعلق بموضوع البيئة أؤكد على تكامل خطة تنفيذ جوهانسبرغ والأهداف الإنمائية للألفية. والهدف ٧،

لضمان الاستدامة البيئية، ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية المتعلقة بالفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. إن حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتنميتها المستدامة ضروريتان للتنمية واستئصال الفقر. يتعين على جميع البلدان المتقدمة النمو أن تبذل جهودا موضوعية لمنع تدمير النظم البيئية بوسائل منها تشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

وهذه التحديات لا يمكن التصدي لها بنجاح بدون التناول الفعال لتحدّيي تغير المناخ وفقدان التنوع الحيوي. وتحقيقا لذلك الهدف نحن بحاجة إلى تشجيع النجاعة في استعمال الطاقة والحفظ والاستعمال الأوسع لمصادر الطاقة البديلة والابتكار التكنولوجي. ونود أن نرى الشروع بسرعة في مفاوضات بشأن وضع إطار دولي أكثر شمولا – وأكثر فعالية على الأمد الأطول – لتغير المناخ فيما يتجاوز سنة ٢٠١٢.

ونحن بحاجة أيضا إلى إطار مؤسسي أكثر تماسكا للحكم البيئي الدولي. وكما ذكر الاتحاد الأوروبي سابقا تعتقد فنلندا أن إنشاء وكالة متخصصة جديدة تابعة للأمم المتحدة للبيئة – تقوم على أساس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن بولاية مراجعة ومعززة – من شأنه أن يقدم أكبر خدمة لهذا الغرض.

والمسألة الخامسة التي أود أن أؤكدها هي مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي وصفت – مثل الفساد – بأنها أحد الميادين ذات الأولوية لعملية هلسنكي بشأن العولمة والديمقراطية. تلك العملية، التي توجت قبل أسبوعين بمؤتمر هلسنكي، كلفت بالتقدم بمقترحات حول كيفية تعزيز الأمن البشري عبر العالم. أدت التجارة الطائشة والمخزونات السيئة الحراسة إلى عالم تغمره الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فيه تنتهك حقوق الإنسان وتسلب المعونة الإنسانية وتوقف التنمية الاقتصادية تحت فوهات المدافع.

ودعت فنلندا أيضا إلى نهاية لتجارة الأسلحة غير المتسمة بالمسؤولية عن طريق التنظيم الدولي الأفضل. والأفكار الرئيسية تتمثل في جعل كل عمليات نقل الأسلحة شفافة تماما وإنشاء معايير مقبولة دوليا لتلك العمليات. ونرى أن هذه المعايير ينبغي إنفاذها بصرامة وأن تكون ملزمة قانونيا وقائمة بثبات على اعتبارات حقوق الإنسان. هذا هو السبب في أننا أيدنا المبادرة بإبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة عن طريق المفاوضات. لقد حان الوقت لجعل تجارة الأسلحة الدولية خاضعة لسيادة القانون.

وأخيرا وليس آخرا أضم صوتي إلى أصوات الذين أكدوا على الحاجة إلى أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء عاجلا من أجل تحقيق مزيد من الإصلاح الإداري.

وهذه مسألة لا تحتمل الانتظار بالنظر الى أن مصداقية المنظمة على المحك. وفي ضوء الأحداث التي حدثت مؤخرا المتصلة بالمنظمة، إذا ساد التصور لدى الجمهور أن الأمور ما زالت تسير على نفس المنوال في الأمم المتحدة، جازفنا بتقويض التأييد الذي تحظى به المنظمة. ولذلك، من الواضح أن منظمة بدون إصلاح من شأنها أن تكون أقل، وليس أكثر، أهمية وستكون أقل وليس أكثر فعالية. ويجب أن نشدد على سيادة القانون والحكم الرشيد داخل الأمم المتحدة، كما نشدد على ذلك خارجها.

إن التوصل إلى مواقف مشتركة ووضع إجراءات مشتركة على المستوى الدولي يتطلبان الصبر والمثابرة، والاستعداد لاتخاذ خطوات عملية ومرنة. وإذا ما اتبع ذلك النهج، فنحن واثقون من أن الدورة الستين للجمعية العامة ستتكلل بالنجاح.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألفريد كابيل، رئيس وفد جمهورية جزل مارشال.

**السيد كابيل** (جزر مارشال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنقل التحيات الحارة من شعب جزر مارشال، ونحن نجتمع هنا في الدورة الستين للجمعية العامة. ويشرفني أن أتكلم نيابة عن الرئيس كيساي هـ. نوتي الذي اضطر إلى مغادرة نيويورك قبل الموعد المقرر بسبب مسألة عاجلة في الوطن.

لقد انقضى ستون عاما منذ رسم مسار العمل الرؤيوي الذي سلم بأن الحرية والعدالة والسلام في العالم، تقوم على أساس الكرامة الطبيعية، والمساواة، والحقوق غير القابلة للتصرف للجميع. لقد شعر العالم بالآثار المباشرة للأمم المتحدة ولدينا سبب وجيه في الشعور بالامتنان. وبصرف النظر عن الناقدين، فقد خدمت المنظمة المجتمع العالمي ولمست كل ناحية من نواحي حياتنا.

إن جزر مارشال تشعر بالامتنان للأمم المتحدة، فبدونها كيف كان ممكنا لجزيرة صغيرة نائية أن تعبر عن شواغلها، وأن يسمع صوتها، وأن تقف على أرضية مشتركة مع الأغنياء والأقوياء؟

وبمرور خمسة أعوام على التزامنا الإجماعي بالسلام والحرية والتنمية المستدامة، فإننا نجتمع هنا من جديد لكي نتخذ إجراءات ملموسة. وقد اعتمدنا يوم الجمعة الماضي صكا ستتمكن الأمانة العامة والجمعية العامة من البناء عليه في تعميم مراعاة الأمم المتحدة وفي التصدي للعديد من تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة.

إن جميع جوانب الحياة في جزر مارشال قد تأثرت تأثرا عميقا بتاريخها الاستثنائي الذي يتضمن الحرب في المحيط الهادئ وتركة التجارب النووية. وبسبب بعد جزر مارشال وحجمها وضعفها، ما زالت فرص نموها الاقتصادي محدودة. وسعيا لإيجاد طرق للعمل معا من أجل تحسين حياة السكان، اجتمع الزعماء التقليديون، وممثلو الحكومة الوطنية والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعين العام والخاص، في معتكف خاص في الشهر الماضي، وكانت تلك فرصة ليبني كل المشاركين الثقة وليفكروا ويعملوا معا لرسم رؤية مشتركة قادرة على ضمان رفاهة الشعب. وما زلنا نتجاوز الأقوال إلى الأفعال.

ونستمر أيضا في المشاركة الفعالة في الأنشطة الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك منظماتنا الإقليمية، مثل منتدى جزر المحيط الهادئ. وقد تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل في تطوير خطة المحيط الهادئ، وهي استراتيجية للتعاون الإقليمي الأوسع تقوم على أساس أهداف رئيسية في النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد والأمن. وستقدم الخطة إلى قادة المنتدى في اجتماعهم الذي سيعقد في الشهر القادم. وستجري مناقشتها أيضا في اجتماع الدول الجزرية الصغيرة الذي تترأسه جزر مارشال.

وعلى الصعيد الدولي، فإننا نستمر في التأكيد من جديد على تضامننا مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونحن نشعر بالامتنان للجمعية العامة على إقرارها للإعلان والاستراتيجية لمزيد من التنفيذ لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعتمد في الاجتماع الدولي، المعقود في موريشيوس، في كانون الثاني/يناير الماضي. وتتطلب الاستراتيجية اتخاذ إجراءات سريعة وعملية للتصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن القاعدة الصغيرة لموارد جزر مارشال، والفرص المحدودة للوصول إلى الأسواق، والبيئة الهشة، والتعرض للتغيرات والتقلبات المناخية، وكذلك التكاليف المرتفعة للطاقة، إلى جانب المسائل المتصلة بالهياكل الأساسية، والنقل والاتصالات، كل ذلك يدخل ضمن القيود التي نواجهها في

ظل البيئة الاقتصادية الدولية القائمة. إن تعرضنا للأحداث البيئية والاقتصادية ما زال يعيق فرص التنمية لدينا.

إن الجهود التي نبذلها في التنمية ستذهب سدى إذا ألغيت نتائجها بفعل استمرار التآكل البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية.

ويسرنا دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ. ولكن بعض كبار مسببي الانبعاث ما زالوا خارج نطاقه. وهناك حاجة إلى وضع إطار دولي أكثر شمولا لتحقيق استقرار انبعاث غاز الدفيئات بعد العام ٢٠١٢، بمشاركة أوسع من جانب أصحاب مصادر الانبعاث الرئيسيين من البلدان المتقدمة النمو والنامية.

إن التغيرات المناخية تمثل تحديا جديا وطويل الأجل، ومن المحتمل أن تصل آثاره إلى كل أجزاء العالم. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة وتدابير على جميع المستويات. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإنشاء وتطوير نظام إنذار مبكر عام لجميع الأخطار.

لقد كانت جهود الأمم المتحدة الدولية سريعة وفعالة جدا في أعقاب التسونامي المدمر في منطقة المحيط الهندي، وبعد ذلك في أعقاب إعصار كاترينا في جنوب الولايات المتحدة. ونأمل في ألا يقوم المجتمع الدولي بهذه الأعمال الإنسانية في أعقاب الكوارث الطبيعية فحسب، بل أيضا في سياق إجراءات عالمية أقل إثارة ولكنها أساسية من أجل تخفيف آثار التغيرات المناخية، ووقف ارتفاع مستوى البحر قبل فوات الأوان، وقبل أن يصبح سكان جزر مارشال وغيرها لاجئين بيئيين.

وفيما يتعلق بالمسائل الصحية، تستمر جزر مارشال في مواجهة تحديات متصلة بالتعامل مع أمراض رئيسية كالسكري والإنفلوانزا وحمى الطيور، والالتهاب الرئوي الحاد، ومخاطر التفشي السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق العلاقة الجنسية. وعلى الرغم من الصعوبات في مواجهة هذه التحديات، فإننا نشعر بالاعتزاز بالزعماء التقليديين وبالامتنان لهم لإسهامهم في تحقيق تقدم كبير في هذا المجال على المستويين الوطني والمحلي.

إننا في المراحل النهائية من استكمال الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولدينا طموح كبير في تنفيذها، ولكننا لن نتمكن من القيام بذلك لوحدنا. وسيكون دعم المجتمع الدولي بالغ الأهمية لمساعدتنا في بناء القدرات، ودعم مواردنا البشرية، وفي تنفيذ برامج التوعية العامة التي تشجع على تغيير سلوك الجماعات الأكثر تعرضا من بين السكان، ولتقديم المساعدات التقنية من أجل تيسير الوصول السريع إلى الصندوق الدولي وغيره من المصادر المالية الخاصة بمكافحة الإيدز والسل والسكري والملاريا.

وقد قمنا بدمج برامج الصحة للتخطيط العائلي ورعاية الأمومة والأطفال في خدمات الصحة الإنجابية، وندعم دعما كاملا مبادرات الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فقد شكلت جزر مارشال فرقة عمل لكفالة الإدماج الكامل للأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتنا الوطنية. وهناك تحد واحد ما زلنا نواجهه، وهو الحاجة إلى الموارد البشرية والتقنية، ولكن بالرغم من هذا وغيره من التحديات، نحن مصممون على العمل من أجل تحقيق الأهداف.

وأثناء السنة الأولى للسياسة في دورتها التنفيذية الأولى، فإننا نسلم بالسابقة الهامة التي أرستها الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة بشأن كيفية تنفيذ الدورات المقبلة، وأي نوع من النتائج يمكننا أن نتوقع.

إن جزر مارشال تعمل جاهدة من أجل تحسين سبل الوصول إلى المياه العذبة، وتطوير نظم مسؤولة بيئيا لإدارة النفايات، وتوفير مصادر للطاقة تكون متجددة ومعقولة التكلفة. وسيكون من المستحيل تنفيذ برنامجنا بدون الدعم المتواصل من المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين الذين ندين لهم دوما بالعرفان.

مسألة واحدة ما زالت تشغل بال شعب جزر مارشال وهي الآثار المترتبة على تجارب الأسلحة النووية. وعندما يتكلم الناس في معظم بقاع العالم عن الخراب النووي، يتجهون بأفكارهم نحو هيروشيما وناغازاكي. ومع ذلك، قليل هم من يدركون أن جزر مارشال كانت تتعرض يوميا لما يعادل ١,٦ قنابل من حجم قنبلة هيروشيما، أثناء السنوات الاثنتي عشرة التي شهدت تفجير وتجريب العديد من الأسلحة النووية في بلدنا. ومن المثير للدهشة أن ذلك حدث عندما كانت جزر مارشال جزءا من إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية، التابع للأمم المتحدة.

ونود أن نؤكد على ضرورة إيجاد حل كامل لهذه المسألة، على أساس الظروف المتغيرة التي تكشفت والمعلومات الجديدة التي جمعت من دراسات علمية وطبية حديثة بشأن السلامة الإشعاعية وأنشطة التنظيف وآثار الإشعاع الخبيثة على الصحة. وأناشد المجتمع الدولي أن يدعم جزر مارشال في هذا المسعى.

لقد عانت جزر مارشال، على أكثر المستويات خصوصية وشخصية، من الآثار البعيدة المدى وعميقة التغلغل لبرنامج للتجارب النووية: من جزر كانت أوطانا و لم تعد مأهولة، إلى مرض وموت الكثيرين من أصدقائنا وأسرنا. وبإمكاننا أن نعد نظامنا الصحي للتعامل مع هذا العبء، ولكن لا يمكننا إطلاقا أن نعوض العبء البشري والعاطفي الذي تكبدناه، وما زلنا نتكبده، من جراء هذا كأفراد وأسر ومجتمعات وكأمة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، نعتقد أنه لا يمكن بلوغ السلام والتنمية المستدامين بدون اتخاذ خطوات رئيسية نحو نزع السلاح. وإذ نكرر التأكيد على التزامنا الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نتطلع إلى تعزيز تنفيذها، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمرات لاستعراضها مستقبلا.

وبصفتنا دولة تعتبر مصائدها السمكية قطاعها الإنتاجي الأهم الوحيد، والمصدر الرئيسي لصادراتها، فإن حالة المحيطات والأرصدة السمكية في العالم، والطريقة التي تستغل بها هذه الموارد الحيوية تظل دائما شغلنا الشاغل. ونحن ندرك أهمية اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ. وما زلنا نشعر بقلق عميق من حالات الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم داخل منطقتنا الاقتصادية الخالصة. ونحتاج إلى مساعدة متواصلة من المجتمع الدولي لبناء قدرتنا على الرصد والمراقبة في هذا المجال.

أما التهديد الكوني الذي يواجهه العالم اليوم، فهو تحد ذو طبيعة تختلف عن طبيعة أي شيء كتب علينا التعامل معه من قبل. ونحن ندرك كيف يتقوض أمن البشر بفعل الفقر وتدهور البيئة وانتهاك حقوق الإنسان. ونرحب بحقيقة أن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، اعتمدت مؤخرا. وما زلنا نواصل تعاوننا الوثيق في إطار منطقة المحيط الهادئ لنكفل اتخاذ إجراء إقليمي فعال لمكافحة التهديدات التي يتعرض لها سلامنا وأمننا. كما اتخذنا خطوات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولتنفيذ الاتفاقيات الأساسية الاثنتي عشرة المناهضة للإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي جهدنا العالمي لمكافحة الإرهاب، نرى أن

الاتفاق على تعريف الإرهاب من بين المسائل العديدة التي تتطلب نظرا جادا وحلا.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، نثني على ما أبداه رئيس الوزراء آرييل شارون من تصميم وعزم قوي في جهده لإعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، بالوفاء بتعهد إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة.

وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، نرحب بالتقدم الذي أحرزته في حالات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ودارفور. ويسرنا أيضا دخول الاتفاق بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة حيز النفاذ. وما برحنا ندعو جميع الدول إلى تعزيز سيادة القانون في كل مكان في العالم بالتصديق على نظام روما الأساسي المنظم لتلك المحكمة.

إن جزر مارشال، إذ تضع نصب أعينها عبارة ”نحن الشعوب“ المكرسة في ديباجة الميثاق، تؤمن بأنه لا يحق للأمم المتحدة، إذا كانت تتمسك حقا بمبدأي العالمية وتقرير المصير، أن تستبعد ٢٣ مليون نسمة هم شعب دولة تايوان الحرة الديمقراطية والمستقلة. فتايوان بصفتها بلدا حرا ومزدهرا، لديها الكثير مما تسهم به في سلام وأمن غرب المحيط الهادئ، ونحن نكرر الإعراب عن تأييدنا التام لسعي شعب تايوان الدائب للحصول على العضوية في أسرة الأمم هذه. وإنكار العضوية على أمة حرة وديمقراطية، مع التغاضي عن وجود دول تمارس القمع، لهو انتهاك صارخ للمبادئ الديمقراطية الأساسية.

وفي عالم تقسمه فجوات عميقة بين الأغنياء والفقراء، وبين الأقوياء والضعفاء، لا شك أن اختلاف المصالح هو الذي يشكل كل جهودنا الإصلاحية، ويكرس وجود منظمة متناقضة ومنقسمة. ونحن نشارك في التطلع إلى أمم متحدة تهتدي بالقيم والمبادئ التالية: الإيمان بالتعاون المتعدد الأطراف، وحتمية اتقاء الشر قبل وقوعه، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتضامن مع الفقراء والمعذبين، والاهتمام بحقوق نساء وأطفال العالم ومستقبلهم، وبصحة كوكب الأرض.

ونكرر الإعراب عن تأييدنا لإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، بالأخذ بنهج قائم على معايير تستند إلى عوامل مثل الحجم الاقتصادي وعدد السكان والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساهمة المالية المقدمة للأمم المتحدة، والمساهمة في عمليات حفظ السلام، وسجل مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار.

وستستمر جزر مارشال في المشاركة في المناقشات المهمة التي تجري في هذه الدورة حول كيفية إصلاح وتعزيز الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة، وكيف نكفل لها أن تتصدى بفعالية لتهديدات وتحديات القرن الواحد والعشرين. ونؤكد لكم كامل تعاوننا في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في وجود منظمة قوية وفعالة وخاضعة للمساءلة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إنريكي بيروغا، رئيس وفد الولايات المكسيكية المتحدة.

**السيد بيروغا** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أثناء السنة الماضية، شرعنا، نحن الدول الأعضاء، في عملية إصلاح لم يسبق لها مثيل في تاريخ منظمتنا. وقد أصبح المجتمع الدولي على وعي تام بضرورة إجراء تحويل شامل للأمم المتحدة حتى تكون أحسن قدرة على مواجهة تهديدات وتحديات عصرنا. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز في هذا المجال، فإننا لم نحقق حتى الآن الأهداف المتوقعة.

والإسهامات السياسية والفكرية التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتقرير الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، وتقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية،

والمدخلات التي وفرتها مجموعة أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة، كانت جميعا، ضمن أمور أخرى، جهودا مهمة استرشدنا بها في مناقشاتنا الرامية إلى تحديد معالم مستقبل منظمتنا. ومهمتنا الآن هي إجراء تقييم للدروس المستفادة، ولما هو صالح وما هو طالح، حتى نجعل هذه الدورة الستين سنة إصلاح الأمم المتحدة.

والوثيقة الختامية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات أثناء هذه القمة هي نقطة انطلاق. وهي ليست بعد النتيجة النهائية. وينبغي اعتبارها المخطط الهندسي الذي سنسترشد به في بناء الأمم المتحدة الجديدة. ومن الحيوي أن نحافظ على حيوية زخم الإصلاح، وأن ننفذ بأسرع ما يمكن التغييرات التي يطالب بها المجتمع الدولي وحكوماتنا.

وفي رأي المكسيك، أن هناك ثلاثة جوانب أساسية من بين الدروس المستفادة، تحتاج إلى وضعها في الاعتبار خلال أعمال الدورة الستين للجمعية العامة.

أولا، يجب أن يكون إصلاح المنظومة شاملا. وسيكون من الضار أشد الضرر، والعقيم وغير الملائم أن نقرر التضحية بنهج شامل، بتركيز جهودنا على مجرد جانب واحد من الإصلاح. ذلك أن قدرا كبيرا من الإحباط الذي نجم عن نتائج القمة، كان سببه تركيز الاهتمام والوقت على مسألة إصلاح مجلس الأمن. ولا يمكننا أن ننكر أهمية هذه المسألة، ولكن لا ينبغي لنا أن نبقي عملية الإصلاح برمتها رهينة لمناقشة قاصرة على بند واحد.

لقد بات من الجلي، طوال أيام المناقشة السابقة لمؤتمر القمة، أن المسائل التي أثارت الاهتمام وكانت من دواعي القلق هي مسائل من قبيل حقوق الإنسان، والتنمية ومكافحة الإرهاب، والبيئة وجدول الأعمال الاجتماعي وإصلاح الإدارة. وقد غدا اليوم أوضح بكثير مما كان عليه قبل أسبوعين أن الأمم المتحدة لا بد لها ولا مفر من أن تتقدم بصورة متزامنة في مجال المسائل التي تحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي.

وثانيا، تتمثل أنجع الوسائل للمضي قدما بعملية الإصلاح في مفاوضات حقيقية مفتوحة لكل الدول المهتمة، مع تحديد مواعيد زمنية لاعتماد الالتزامات المتوصل إليها وتنفيذها. وقد شهدت كل الوفود أننا تمكنا، في الأسابيع الثلاثة الأخيرة السابقة لمؤتمر القمة، من إحراز تقدم أكثر وأسرع مما تحقق في الأشهر السابقة الطويلة من المشاورات والخطب. وقد كان مؤتمر القمة حافزا لإجراء مفاوضات حكومية دولية جدية وملتزمة. ثم استطعنا أخيرا أن ندرك بالدقة اللازمة ما لكل دولة عضو من هوامش وحدود للمرونة. وعلى ضوء تلك التجربة، يجب أن ننتقل إلى المفاوضات، بصفتها أكثر أساليب العمل إنتاجا.

وثالثا، يتعين على هياكل الأمم المتحدة المؤسسية، في سبيل اكتساب الأهمية والفعالية، أن تتكيف بما يتلاءم مع المشاكل العالمية الحقيقية لا العكس. وإلا، فقد نجد أنفسنا في حالة سخيفة، هي بناء مؤسسات تروق للدوائر السياسية والدبلوماسية العليا، ولكن تخيب آمال المجتمعات، التي أنشئت المؤسسات لخدمتها.

والمناقشات التي دارت حول مجلس حقوق الإنسان الجديد صورة تمثل هذا النوع من الفشل. فقد حظي عدد أعضاء المجلس باهتمام أشد بكثير من الولايات والمهام التي ينبغي أن يضطلع بها في سبيل تحقيق كرامة الإنسان. ومن الأمور الملحة أن نعكس هذا الاتجاه.

السيد إلياسون، إنكم ستترأسون دورة للجمعية العامة بعيدة كل البعد عن مألوف العادة. وقد بُذلت بلا طائل جهود، طوال سنوات، للتوصل إلى صيغ لإنعاش أعلى هيئة تمثيلية في العالم. واليوم، تتمتع الجمعية العامة بزخم نادر لتوجيه مسار الأمم المتحدة في المستقبل، تحدوها إلى

ذلك رياح الإصلاح وضرورة تخفيف حدة شعور المنظمة بالتأزم. وهذا هو المجال الذي يمكن فيه التوصل إلى اتفاقات رئيسية، ويمكن فيه تسجيل التزامات الدول. وإن المكسيك على ثقة تامة بأن الجمعية العامة ستزداد قوة، أثناء رئاستكم، بصفتها أهم محفل سياسي لاتخاذ القرارات العالمية الرئيسية.

وكما قال رئيس المكسيك في مؤتمر القمة الأخير (انظر A/60/PV.4)، نحن في نقطة الانطلاق، لا على خط النهاية. ومهمتنا غير مكتملة، ومن الأمور الملحة إنشاء لجنة لبناء السلام وذلك للتحقيق العملي لفكرة ''مسؤولية الحماية''؛ وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، يمكنه أن يحدث فرقا فوريا بصدد مكامن الضعف وازدواجية المعايير التي شوهت سمعة لجنة حقوق الإنسان، للشروع في المفاوضات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن، بهدف موحد، هدف إنشاء أفضل منظومة ممكنة للأمن الجماعي، منظومة يمكنها أن تواجه بفعالية أهم المخاطر الراهنة.

ولا تزال التنمية أولوية بين المطامح والشواغل على جدول الأعمال العالمي. وقد بذلت المكسيك جهودا هامة خاصة في هذا المجال. وأصبح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عُقد في مدينة مونتيري المكسيكية، حدا فاصلا في نهجنا لتناول هذا الموضوع. وبُنيت شراكة بين البلدان الغنية والبلدان النامية لأول مرة على الإطلاق، بغرض مكافحة الفقر أولا بأول، مع تحقيق الاتساق بين الأهداف المالية والجداول الزمنية وتحديدها في تلك المعركة. ولذلك، نحن نقدر بصورة خاصة قرار البلدان المتقدمة النمو التي أعلنت جداول زمنية محددة ومستويات ما تخصصه من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن نكرر دعوتنا باقي القوى الاقتصادية العظمى إلى السير في هذا الاتجاه، ونحث البلدان النامية على أن تقدم، في أول فرصة ممكنة، استراتيجياتها لضمان تمكنها من الوصول إلى تلك الموارد. ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها. لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نسير القهقرى في هذا المجال.

طلب مني رئيس المكسيك أن نسجل الإعراب عن خيبة أملنا لأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لم تتضمن جزءا خاصا بتزع السلاح وانتشار الأسلحة. وسيتضامن وفدي مع وفود الدول الأعضاء الأخرى المهتمة لإعادة إدراج هذه المسألة الحساسة في جدول أعمال الأمم المتحدة.

وتعتبر المكسيك – التي كان لها في نيسان/أبريل الماضي شرف استضافة مؤتمر الدول الأطراف الموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية – مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار في صدارة أولويات جدول أعمالنا الدولي. ولهذا السبب، وبسبب السيناريو الدولي المنطوي على الخطر الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة، نعتبر من الأمور الملحة العثور على طريقة لوضع حد للشلل الذي تواجهه المحافل المتعددة الأطراف التي تعالج هذه القضية.

وعلى غرار ذلك، تولي المكسيك أهمية بالغة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة، لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية الشاملة الخاصة بحقوق المعاقين. إننا نحث كل الدول الأعضاء والمراقبين على مواصلة المفاوضات، بغية التأكد من اعتماد الجمعية العامة لذلك الصك في هذه الدورة الحالية.

وأخيرا، أود التعليق على الجزء من الوثيقة الختامية الذي تناول حكم القانون. إن حكم القانون، في العلاقات الدولية، أداة وقاية رشيدة لتسوية المنازعات. وآلية الأمم المتحدة القانونية تشكل حليفا لمجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. واستنادا إلى الإصلاح الشامل الذي يدعو إليه بلدي، نعتبر من الضروري أن تعزز الدول التزامها بدعم محكمة العدل الدولية دعما شديدا.

وستظل المكسيك داعية رئيسيا إلى إصلاح الأمم المتحدة والسعي إلى حلول متعددة الأطراف للتصدي لأهم مشاكل العالم. وسنواصل، عن طريق مجموعة أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة في عام الحسم هذا من حياة منظمتنا، تقديم اقتراحات وآليات لتنفيذ القرارات. وبهذا الصدد، أود أن أنقل تقدير الرئيس فوكس لنظرائه من إسبانيا وأستراليا وألمانيا وباكستان والجزائر وسنغافورة والسويد وشيلي وكندا وكولومبيا وكينيا ونيوزيلندا وهولندا واليابان، لإسهامهم الرشيد والبناء في عملية الإصلاح. ويدل تنوع الآراء في نطاق المجموعة وقرارها التركيز على تقديم اقتراحات ملموسة لحل مشاكل الأمم المتحدة، فضلا عن مشاكل العالم، على أن من الممكن في الواقع التوصل إلى اتفاقات وتجسيدها عمليا. ونحن على ثقة بأن هذه الروح ستعم أعضاء الأمم المتحدة وبأن الدورة الستين ستكون معلما يشير إلى بدء المرحلة الثانية في حياة منظمتنا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وفد المكسيك على إسهاماته في العمل الهام الذي ينتظرنا في متابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥.

أدعو الآن آخر خطبائنا في هذه الصبيحة، صاحب السعادة كبير الأساقفة سيلستينو ميليوريه، رئيس وفد دولة الكرسي الرسولي التي لها مركز المراقب.

**كبير الأساقفة ميليوريه** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): لقد انتهى مؤتمر القمة، بمناسبة الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، ولكن يجب على عملنا هنا، لكي يوصله إلى غايته، أن يبني على أساس وثيقته الختامية (القرار ١/٦٠) بما يحقق مجموعة الإصلاحات المطروحة برؤية وتصميم.

إن الكرسي الرسولي، إذ تابع عن كثب تطور الوثيقة الختامية، يرحب بمقترحاتها. ولكن من دواعي الأسف أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا تحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وأود أيضا أن أضيف في البداية أن الكرسي الرسولي يتفهم الإشارات إلى مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية، ونتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين، وإلى مسألة الصحة الإنجابية كما وردت في الفقرات ٥٧ (ز)، و ٥٨ و ٥٨ (ج)، بمعنى أنها توضح تحفظاته وبياناته إزاء تفسيرات هذين المؤتمرين، وتقضي أن المفهوم الشامل للصحة لا يعتبر الإجهاض أو الوصول إلى خدمات الإجهاض كبعد من أبعاد تلك المصطلحات. وباستثناء تلك التوضيحات، فإن الوثيقة تشكل قاعدة للتنفيذ والمناقشات المستمرة لإصلاح الأمم المتحدة.

ونسبة للمآسي البشرية المتمثلة في الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فإن ''المسؤولية عن الحماية''، كما وردت في الوثيقة الختامية، اكتسبت قبولا متزايدا لأسباب إنسانية، وصياغتها القانونية القاطعة يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة، ليس في إثراء القانون الدولي فحسب، ولكن أيضا في التضامن الصادق بين الأمم. وتحديد أسباب مثل هذه الكوارث التي من صنع الإنسان بدقة وأمانة ، ضروري لإيجاد تدابير وقائية في الوقت المناسب. وحماية الأشخاص المكروبين وتقديم المساعدة لهم يسيران جنبا إلى جنب مع التحليل الواضح والوعي العام بأسباب الأزمات الإنسانية.

إن صمت الوثيقة الختامية فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار يشكل مصدر قلق. والتسليح النووي ببساطة مدمر للسكان وللبيئة؛ فهو يدمر حياة السكان ويسبب ضررا ماديا لكل اقتصاد محترم. ولذا ينبغي لنا أن نلح على عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى شاكلة ذلك، ينبغي أن نلح على النزع الكامل للسلاح النووي وتعزيز نظام التحقق

والضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي بذل كل جهد ممكن ليس للتثبيط عن إنتاج الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا أي تجارة أو تبادل لمثل هذه المواد.

وبالطبع، إن العالم الآمن لا يكون بمنأى عن خطر الحرب فحسب، بل يكون عالما تُضمن فيه التنمية البشرية المستدامة أيضا، عن طريق الإدارة العالمية السليمة. ولكن، في حين أن للإدارة العالمية منطقها الخاص، فإنها تفتقر إلى أخلاقها الخاصة بها، وهو الشيء الذي ينبغي أن توفره أمم العالم. نحن نعيش في مجتمع مترابط ولكنه مجتمع هش، وفي العديد من الأماكن لا تُخدم المصلحة المثلى للناس بصورة جيدة. وأود أن أشير هنا إلى ثلاثة مجالات للتحدي الأخلاقي في هذا الصدد: التضامن مع الفقراء، تعزيز الخير للجميع، والبيئة المستدامة.

وقد تحققت مكاسب ضئيلة في هذا المجال الأخير الذي يظل، في جملة أمور، تحت خطر تغير المناخ، والأمراض الجديدة، والتدمير غير المبرر للغابات، وتلوث المياه، واستنزاف الأرصدة السمكية، وتدمير المشاعات العالمية مثل المحيطات، وما إلى ذلك. ويقدر أن ١٥ من بين ٢٤ من الخدمات الأساسية التي توفرها النظم الإيكولوجية تستخدم بطريقة غير مستدامة. وضخامة التحدي البيئي اليوم تلزمنا بأن نعيد التفكير في مفاهيم الاعتماد المتبادل، والتعاون الدولي ومسؤوليتنا المشتركة من أجل رعاية الكوكب. وينبغي ألا توقف الاختلافات في معالجة التحديات التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد الأخطار البيئية المعينة والتدابير المشتركة لمعالجتها.

وثمة مبدأ جوهري آخر يتطلب نقل السلطة بشكل مناسب إلى المستويات المحلية لضمان زيادة الفعالية والمساءلة، ويعرف كذلك باللامركزية. وتطبيق هذا المبدأ سيعزز الاحترام الصادق لحقوق الأمم وأهمية الثقافة، وتحقيق توازن بين الخصوصية والعالمية. وينبغي أن يعالج الحكم العالمي أوجه نقص الديمقراطية بغية ضمان عولمة دون تهميش.

وفي هذا السياق، تصبح الأمم المتحدة انعكاسا للأمل في السلام والرخاء في العالم. والوفاء بهذا المطلب السامي، والمناسب لطبيعة الأمم المتحدة وعملها، يتطلب مميزات واضحة للقيادة، وشجاعة لدى المنظمة والذين يشكلون جزءا منها، ورؤية مشتركة لقادتها والمتعاونين والمتحاورين معها في كل المستويات، حتى يستطيعوا النجاح في إيجاد الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف المستقبلية.

وفيما يتعلق بمجلس حقوق الإنسان، ينبغي الترحيب بإجراء إصلاح يشكل تحسينا للتدابير الحالية. والقانون الدولي ومؤسساته أمر حيوي لتطبيق وإنفاذ حقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال لا ينبغي أن نغفل الأهمية التي يوليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لإدماج مبادئه في القانون الوطني وللتعليم في تعزيز ثقافة احترام الحقوق. وتعزيز وإنفاذ حقوق الإنسان على المستوى الوطني وإيلاء عناية مستمرة للتثقيف ستظل أمورا ضرورية لتمكين تلك الحقوق من الازدهار في النظام الجديد.

إن المجتمع الدولي السعيد بحيازة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٤٨، يبدو مع ذلك أنه نسي في هذه الأثناء أن الإعلان لا يرتكز على حقوق الإنسان الأساسية فحسب، ولكن على واجبات الإنسان أيضا. وهذه الواجبات تشكل الإطار الذي يتضمن حقوقنا، حتى لا تمارس هذه الحقوق على أساس مجرد نزوة عابرة. والإشارة إلى الواجبات في الإعلان العالمي تذكرنا بأن الحقوق تتبعها دائما واجبات؛ وأننا إذا كنا نتوقع أن تُحترم حقوقنا، ينبغي أن نحترم حقوق الغير. بل إن تسليم الإعلان بترابط الحقوق والواجبات يشكل أحد المعالم الأساسية التي مكنتنا من التوصل إلى توافق في الآراء من أمم الشرق

والغرب، والشمال والجنوب. واليوم، بعد أن جعلتنا العولمة مترابطين أكثر من أي وقت مضى، فإن زيادة الإحساس بواجبات الإنسان العالمية من شأنها أن تعود بالنفع على قضية السلام، لأن الوعي بمسؤوليتنا المتبادلة يقر بالواجبات كأمر أساسي للنظام الاجتماعي الذي لا يستند على إرادة أو قوة أي فرد أو مجموعة.

ويتكرر التساؤل عن كيف تكون هناك حقوق عالمية في ظل التنوع السائد بين الحضارات. فالبعض يؤكد على أن جميع الحقوق نسبية ثقافيا؛ والبعض الآخر يدعي أن الحقوق العالمية مجرد أدوات لإمبريالية ثقافية معينة؛ والبعض يرى أن الهوة بين هذين الموقفين لا يمكن سدها. ومع ذلك، فإن وفدي يتشاطر الاعتقاد مع واضعي الإعلان العالمي بأن هناك قيما معينة أساسية جدا بحيث يمكن أن تجد الدعم في التقاليد الأخلاقية والفلسفية للثقافات. ولهذا السبب، فإن مثل تلك المبادئ العالمية أو الحقوق الأساسية للإنسان لا يمكن إنكارها. وهي في جوهرها ينبغي الاعتراف بها عالميا ويجب أن تكون سارية المفعول على الجميع. ومع ذلك، فإن رفض فكرة أن الحقوق الأساسية مسألة نسبية، لا يستدعي أن يرفض المرء وجود تعددية مشروعة في تنفيذها. بل على العكس تماما، لأن التعددية هي الطريق الوحيد للتحرك إلى ما وراء الجدل العقيم بين النسبية والإمبريالية.

والكرسي الرسولي، انطلاقا من خبرته الطويلة في رؤية إمكانية أن تتأصل مجموعة أساسية مشتركة من المبادئ وتزدهر في ثقافات مختلفة واسعة، يؤكد حكمة واضعي الإعلان العالمي في هذا الخصوص. والإطار الذي وضعوه إطار مرن بما يكفي للسماح بالاختلافات في التأكيد والتنفيذ، ولكن ليس من المرونة بما يسمح لحجب أو إخضاع أي حق إنساني جوهري حجيا أو إخضاعا تاما بلا مبرر من أجل الحقوق الأخرى.

من دواعي الأسف أن النهج التعددي المشروع تجاه الحقوق الأساسية يُنسى أحيانا، ولكن ينبغي تذكره إذا أردنا أن نتفادى النظرة الدونية والتجانسية لحقوق الإنسان.

في أعقاب أعمال العنف الرهيبة التي ارتكبت مؤخرا، توالت الدعوات من مختلف أقاليم العالم إلى تشجيع زيادة التفاهم بين الأديان، والثقافات، والحضارات. والكرسي الرسولي يدعم المبادرات المتخذة في مجال التعاون بين الأديان والحوار بين الحضارات، وخاصة حيث أنها، بروح رجوعها إلى الله واعتمادها عليه، تشكل الضمائر، وتعزز القيم الروحية المشتركة وتشجع التفاهم المشترك بين الحضارات والالتزامات الاستباقية. وهذه المهام تتطلب تقييما مستمرا فيما يتعلق بالدافع، والسياسات، والقوانين، والمؤسسات. ومهمة القيادات المدنية والدينية أن تكون مصدر إلهام، ودعم وإرشاد لجميع أصحاب النوايا الحسنة الذين يسعون جاهدين من أجل تحقيق السلام المستدام.

والكرسي الرسولي يفهم أيضا أن هناك نمطا خاصا من الحوار بين الأديان يشارك فيه رجال الدين وممثلوهم في مناقشة حول العقائد اللاهوتية والروحية لأديانهم ويتبادلون خبرات بناءة بغية تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الجميع. وهذا النمط من الحوار ليس جزءا من ميثاق الأمم المتحدة، ولذا فمن الأفضل تركه للخبراء الدينيين والممثلين المناسبين للأديان. ومع ذلك، فالأمم المتحدة يمكن أن تسهم مساهمة صحيحة وهامة في التعاون بين الأديان من أجل السلام.

وفي الختام، أود أن أضيف كلمة اعتراف للمساهمة الهامة التي يقدمها موظفو الأمم المتحدة إلى المنظمة في جهودها الرامية إلى تعزيز الانسجام والتضامن بين الناس. إضافة إلى ذلك، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن أطيب أمنيات وفدي ودعمه لكم وأنتم تتطلعون إلى فترة رئاسية مثمرة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.